موقف الإماميّة من القرآن والأصحاب - رضي الله عنهم -
من خلال مرويّات التفسير في كتاب الكافي للكليني

د. محمّد بن عبد العزيز المسند
قسم الثقافة الإسلامية – كلية التربية
جامعة الملك سعود

موقف الإماميّة من القرآن والأصحاب (رضي الله عنهم) من خلال مرويّات التفسير في كتاب الكافي للكليني

د. محمّد بن عبد العزيز المسند
قسم الثقافة الإسلامية – كلية التربية
جامعة الملك سعود

ملخص البحث:

كان ممّا لفت انتباهي أثناء قراءة كتاب الكافي للكليني .لا سيما كتاب الروضة منه: طريقة تفسيرهم لبعض الآيات القرآنية، وخصوصاً ما يتعلّق بموقفهم من القرآن الكريم من جهة كماله ونقصه، وكذلك ما يتعلّق بالأصحاب .رضي الله عنهم أجمعين .من جهة عدالتهم وفضلهم. فرأيت أن أجمع ما ورد فيه من روايات ممّا يتعلّق بهذين الأصلين العظيمين: (القرآن والصحابة) لدراستها وبيان موقف الطائفة الإماميّة من القرآن الكريم والأصحاب .رضي الله عنهم أجمعين .من خلالها، سائلاً المولى عزّ وجلّ التوفيق والسداد، وتتجلى أهمية هذا البحث في: ١–أهميّة هذين الأصلين العظيمين وهما: القرآن والأصحاب .رضي الله عنهم ، وخطورة الطعن فيهما وانتقاصهما. ٢–عدم وضوح موقف الطائفة الإمامية المعاصرة من هذين الأصلين، إمّا تقيّة، وإمّا لأمر آخر لا نعلمه ويتوجّب عليهم إيضاحه. ٣–كشف الشبه والافتراءات حول هذين الأصلين العظيمين، ممّا قد ينطلي على بعض الجهلة من عوامّ أهل السنّة.

وقد جعلت هذا البحث في مقدّمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة. أمّا التمهيد فقد جعلته في مطلبين، المطلب الأوّل ذكرت فيه تعريفاً مختصراً بطائفة الإمامية. والمطلب الثاني ذكرت فيه تعريفاً مختصراً بالكتاب ومؤلّفه، ومنزلتهما عند الإمامية. وأمّا المبحثان، فالأوّل جعلته بعنوان: موقف الإمامية من القرآن الكريم من خلال مرويّات التفسير من كتاب الكافي. والثاني: موقف الإمامية من الأصحاب .رضي الله عنهم .من خلال مرويّات التفسير المذكورة. وأما الخاتمة فذكرت فيها أهمّ النتائج والتوصيات.

المقدّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فلقد قدّر لي أن أقرأ كتاب الكافي للكليني، وهو من الكتب المعتمدة لدى الطائفة الإماميّة، بل عدّه المجلسي[1] في بحار الأنوار أحد الكتب الأربعة المتواترة عندهم، وهي: الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه[2].

وكان ممّا لفت انتباهي أثناء قراءة الكتاب المذكور ـ لا سيما كتاب الروضة منه ـ[3]: طريقة تفسيرهم لبعض الآيات القرآنية، وخصوصاً ما يتعلّق بموقفهم من القرآن الكريم من جهة كماله ونقصه، وكذلك ما يتعلّق بالأصحاب ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ من جهة عدالتهم وفضلهم. فرأيت أن أجمع ما ورد فيه من روايات ممّا يتعلّق بهذين الأصلين العظيمين: (القرآن والصحابة) لدراستها وبيان موقف الطائفة الإماميّة من القرآن الكريم والأصحاب ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ من خلالها، سائلاً المولى عزّ وجلّ التوفيق والسداد، وإنّما اخترت كتاب الكافي لأمور:

- أحدها: أنّه من أصحّ الكتب عندهم، وأوثقها، وقد أشار إلى ذلك مؤلّفه فقد ذكر في مقدّمته أنّه جمع الآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام[4].

---

(١) هو محمد باقر بن محمد تقي الملقب بالمجلسي، من أبرز علماء الإمامية المتأخرين، كان في عصره مرجعاً للإمامية بلا منازع، حتى عُيّن بمنصب شيخ الإسلام في الدولة الصفوية في زمن سليمان الصفوي، وهو من أهم المناصب الدينية آنذاك، مات سنة ١١١١هـ، وله من المصنفات: بحار الأنوار، وهو من أضخم مؤلّفات الإمامية، ومرآة العقول في شرح الكافي، وغير ذلك. ينظر: أمل الآمل للحرّ العاملي: ٢/ ٢٤٨.

(٢) ينظر: بحار الأنوار: ١/ ٤٨. وينظر في ذلك: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية للقفاري: ١/ ٢٠.

(٣) كتاب الكافي يتكون من ثمانية أجزاء، اثنان منها في الأصول، وخمسة في الفروع، وواحد ـ وهو آخرها ـ يسمّى الروضة. والطبعة التي اعتمدت عليها هي طبعة دار المرتضى ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ، وقد تضمّنت الأجزاء الثمانية في ثلاثة مجلدات فقط..إضافة إلى الطبعة الإلكترونية (سي دي) الصادرة من إيران.

(١) مقدّمة أصول الكافي: ص ٨، ٩.

- الثاني: أنه ألّف في زمن الغيبة الصغرى كما يقولون[1]، وعاصر مؤلّفه سفراء المهدي في هذه الفترة، وكانت وفاته في السنة التي توفّي بها آخر نوّاب المهدي المنتظر عندهم[2]. بل ذكر بعضهم أنّه عُرض على المهدي المعصوم عندهم فأقرّه[3].
- الثالث: أنّ مؤلّفه من أوثق علماء الإمامية في أحاديثهم ورواياتهم كما سيأتي في التعريف به.

أهميّة الموضوع:

أهميّة هذا الموضوع تكمن فيما يلي:

١. أهميّة هذين الأصلين العظيمين وهما: القرآن والأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ وخطورة الطعن فيهما وانتقاصهما.
٢. عدم وضوح موقف الطائفة الإمامية المعاصرة من هذين الأصلين، إمّا تقيّة، وإمّا لأمر آخر لا نعلمه ويتوجّب علينا إيضاحه.
٣. كشف الشبه والافتراءات حول هذين الأصلين العظيمين، ممّا قد ينطلي على بعض الجهلة من عوامّ أهل السنّة.

أسباب اختيار الموضوع:

١. أهميّة هذا الموضوع كما سبق.
٢. جهل كثير من عوامّ أهل السنّة، بل بعض مثقّفيهم، بعقيدة الإمامية وموقفهم من الأصلين المذكورين.
٣. قلّة الدراسات التي تُعنى بمرويات التفسير عند الإمامية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع ظفرت ببعض الدراسات في هذا الموضوع، منها:

---

(١) ترى الإماميّة أنّ للإمام المنتظر غيبتين، إحداهما صغرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصّة شيعته! والثانية طويلة تمتدّ إلى آخر الزمان. ينظر: أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب في الغيبة: ص ٢٥٣، الرواية رقم: ١٩.

(٢) ذكر ذلك أحد مشائخهم ـ وهو صالح الكرباسي ـ في جواب له عن سؤال عن مكانة الكافي عند الشيعة الإماميّة. ينظر: موقع الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية.

(٣) ينظر: الشيعة لمحمّد صادق الصدر: ص ١٢٢، نقلاً عن شبكة أنصار آل محمّد.

١. موقف الشيعة الإماميـة من كتاب الله تعالى للدكتورة عائشة يوسف المناعي[١]، وواضح من عنوان هذه الدراسة أنّها تحدّثت عن الأصل الأوّل وهو القرآن، وقد خلصت الباحثة إلى أنّ فكرة التحريف والنقص عند الإماميّة فكرة شاذّة كما هي عند أهل السنّة، مدّعية أنّ هذا هو مقتضى البحث العلميّ، والحقّ أنّ هذه النتيجة مخالفة لمقتضى البحث العلمي، لوجود روايات كثيرة وصحيحة عند الإماميّة تثبت النقص والتحريف كما سيأتي.

٢. مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإماميّة الاثني عشرية، عرض ونقد، للباحثة إيمان صالح العلواني[٢]، وهي دراسة قيّمة جداً، لكنّها تُعنى بالجانب العقدي البحت، وهي دراسة طويلة جداً لا يطّلع عليها إلا المتخصّصون.

٣. الشيعة الاثنا عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم للباحث محمّد محمّد إبراهيم العسّال، وهي رسالة قيّمة جداً أيضاً في بيان منهج الإمامية في التفسير، من خلال بعض تفاسيرهم المشهور القديمة والحديثة، والباحث لم يتطرق إلى رواياتهم في التفسير، بل واضح أنّ الباحث لم يطّلع على كتاب الكافي وإنّما اكتفى بالإشارة إلى وجوده في دار الكتب المصرية برقمه.

خطّة البحث:

وقد جعلت هذا البحث في مقدّمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

أمّا المقدّمة فهي التي بين يديك. وأمّا التمهيد فقد جعلته في مطلبين، المطلب الأوّل ذكرت فيه تعريفاً مختصراً بطائفة الإمامية. والمطلب الثاني ذكرت فيه تعريفاً مختصراً بالكتاب ومؤلّفه، ومنزلتهما عند الإمامية. وأمّا المبحثان، فالأوّل جعلته بعنوان: موقف الإمامية من القرآن الكريم من خلال مرويّات التفسير من كتاب الكافي. والثاني: موقف الإمامية من الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ من خلال مرويّات التفسير المذكورة.

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلّة التقريب، العدد الأوّل، كانون الثاني ٢٠٠٣م.

(٢) وهي رسالة ماجستير تقدمت بها الباحثة لجامعة أم القرى، قسم العقيدة كلية الدعوة وأصول الدين، وقدّم لها الشيخ عبد الرحمن المحمود.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهمّ النتائج والتوصيات.

وختاماً فإني أتوجه بالشكر الجزيل لكلّ من أسهم في تسديد هذا البحث وتقويمه، وتحكيمه من الزملاء والأساتذة الكرام.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد، والهدى إلى سبيل الرشاد، والله ولي التوفيق.

* * *

التمهيد:

المطلب الأول

تعريف مختصر بالطائفة الإمامية

ذكر الشهرستاني ـ رحمه الله ـ أنّ الإماميّة هم القائلون بإمامة عليّ ـ رضي الله عنه ـ بعد النبيّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالنصّ الظاهر الصريح، من غير تعريض تارة، وبالتلميح تارة. وحجّتهم أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إنّما بُعث لرفع الخلاف وجمع الكلمة، فلا يجوز أن يفارق الأمّة ويتركهم هملاً، يرى كلّ واحد منهم رأياً، ويسلك كلّ واحد منهم طريقاً لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعيّن شخصاً هو المرجوع إليه، وينصّ على واحد هو الموثوق به والمعوّل عليه، وقد عيّن علياً ـ رضي الله عنه ـ في مواضع تعريضاً، وفي مواضع تصريحاً. هكذا زعموا ـ وساق الشهرستاني هذه المواضع ثمّ ذكر ـ رحمه الله ـ أنّ الإماميّة تخطّت هذه الدرجة إلى الوقيعة في كبار الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ طعناً وتكفيراً، وزعموا أنّهم مرتدّون مارقون، ورموهم بالظلم والعدوان، واغتصاب الخلافة من عليّ ـ رضي الله عنه وآل بيته.[1]

ويقال لهم: الاثنا عشرية لاعتقادهم باثني عشر إماماً معصوماً، أوّلهم عليّ ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ وخاتمهم محمّد بن الحسن العسكري القابع في سرداب سامراء منذ القرن الرابع الهجريّ كما يعتقدون.

ويقال لهم أيضاً: الجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق ـ رضي الله عنه ـ وهو أبو عبد الله، جعفر بن محمد الصادق، وقد كان ذا علم غزير في الدين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدنيا، وورع تام عن الشهوات. وقد أقام بالمدينة زمناً ثم دخل العراق وأقام بها زمناً آخر، ما تعرّض للإمامة قط، ولا نازع أحداً في الخلافة قط. وهو من جانب الأب ينتسب إلى شجرة النبوّة، ومن جانب الأم ينتسب إلى أبي بكر الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ وقد تبرّأ ممّا كان يَنسِب إليه بعضُ الغلاة، وبرئ منهم ولعنهم، وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحماقاتهم، فقد جاء في تهذيب الكمال عن سالم بن أبي حفصة قال: سألت أبا جعفر محمّد بن عليّ وجعفر ابن محمّد عن أبي بكر وعمر فقالا لي: يا سالم،

---

(١) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ١٦١

تولّهما وابرأ من عدوّهما، فإنّهما كانا إمامي هدى. قال: وقال لي جعفر بن محمّد: يا سالم، أيسبّ الرجل جدّه؟! أبو بكر جدّي، لا نالتني شفاعة محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يوم القيامة إن لم أكن أتولاهما وأبرأ من عدوّهما[1].. وهذا هو اللائق به ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ.

وكثير من السلف يسمّيهم الرافضة، وسبب هذه التسمية أنّ زيد بن عليّ بن الحسين ابن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ لمّا ظهر بالكوفة في أصحابه الذين بايعوه في أيّام هشام بن عبد الملك، سمع من بعضهم الطعن على أبى بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرّق عنه الذين بايعوه، فقال لهم: رفضتموني! فيقال إنّهم سمّوا الرافضة لقول زيد لهم رفضتموني، وبقي معه منهم عدد قليل حتى قُتل ـ رضي الله عنه ـ[2]. وهم يكرهون هذه التسمية وينكرونها، وإن كانوا يزعمون أنّ الله سمّاهم بها، كما جاء في كتابهم الكافي[3]. ثمّ إنّهم لم يثبتوا في تعيين الأئمّة بعد الحسن والحسين وعليّ بن الحسين ـ رضي الله عنهم ـ على رأي واحد، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلّها، حتى قال بعضهم: إنّ نيّفا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر[4] هو في الشيعة خاصّة.

وهم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمّد الصادق ـ رضي الله عنه ـ، ومختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده[5].

ومن أبرز عقائدهم ـ كما جاء في هذا الكتاب " الكافي" ـ:

---

(١) تهذيب الكمال للحافظ المزي: ٥ / ٨٠. وقد خرّج هذا الأثر الحافظ البيهقيّ في كتابه الاعتقاد: ص٣٥٨.

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين للأشعري: ص ٦٥، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ص ٥٢، ومنهاج السنّة النبويّة لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٢/ ١٣٠.

(٣) جاء في رواية روضة الكافي (ص ١٩٣٥) أنّ رجلاً قال لأبي عبد الله: جُعلت فداك، فإنّا قد نُبزنا نبزاً انكسرت له ظهورنا، وماتت له أفئدتنا... فقال أبو عبد الله: "الرافضة؟" قال: نعم. قال: "لا والله ما هم سمّوكم به، ولكنّ الله سمّاكم به".

(٤) يريد قول النبيّ صلّى الله عليه وسلم: " ((افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)) أخرجه أحمد ٢/ ٣٣٢، برقم: ٨٣٧٧، وأبو داود: ٢/ ٦٠٨، برقم: ٤٥٩٦، والترمذي: ٥/ ٢٥، برقم: ٢٦٤٠. وحسّن إسناده الأرناؤوط في تعليقه على المسند.

(٥) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ١٦١، والفَرْق بين الفِرَق لأبي منصور البغدادي: ١/ ٣٨. والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: ٤/ ٧٣.

١. اعتقادهم ردّة أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إلا نفراً قليلاً[١].

٢. اعتقادهم أن لا أحد يدين بدين إبراهيم ـ عليه السلام ـ إلا هم وشيعتهم[٢].

٣. اعتقادهم أنّ الناس كلّهم أولاد زنى إلا هم وشيعتهم[٣].

٤. اعتقادهم نقص المصحف الموجود بين أيدينا، وأنّ الصحابة كتموا ما يتعلّق بولاية عليّ ـ رضي الله عن الصحابة أجمعين ـ وسيأتي الكلام عن ذلك مفصلاً في المبحث الأوّل إن شاء الله تعالى.

هذه بعض عقائدهم المثبتة في هذا الكتاب، ولولا خشية الإطالة لذكرت المزيد.

المطلب الثاني

تعريف مختصر بالكتاب ومؤلفه

أمّا الكتاب فهو ـ كما سبق ـ أحد الكتب الأربعة المتواترة عندهم، وقد جمع فيه مؤلّفه عدداً كبيراً من الأحاديث التي يروونها بأسانيدهم، وقد أثنى عليه طائفة من علمائهم ومحققيهم، فقال الشيخ المفيد: " الكافي من أجلّ كتب الشيعة، وأكثرها فائدة ". وقال محمّد بن مكي في إجازته لابن الحازن: " كتاب الكافي في الحديث الذي لم يعمل الإمامية مثله ". وقال المحقّق (عندهم) عليّ بن عبد العالي الكركي في إجازته للقاضي صفيّ الدين عيسى: " الكتاب الكبير في الحديث، المسمّى بالكافي الذي لم يُعمل مثله. وقد جمع هذا الكتاب من الأحاديث الشرعية، والأسرار الدينية، ما لا يوجد في غيره ". وقال الفيض الكاشاني: "الكافي أشرفها، وأوثقها، وأتمّها، وأجمعها، لاشتماله على الأصول من بينها، وخلوّه من الفضول وشينها ". وقال المجلسيّ: " كتاب الكافي أضبط الأصول، وأجمعها، وأحسن مؤلّفات الفرقة الناجية(!) وأعظمها ". وقال محمّد أمين الأسترآبادي في الفوائد المدنية: " وقد سمعنا من مشائخنا وعلمائنا أنّه لم يصنّف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه ".

---

(٢) ينظر: روضة الكافي: كتاب الروضة: ص ٢٠٨٤، الرواية رقم: ٣٤١، وص ٢١١٥، الرواية رقم: ٤٥٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ص ٢٠٨٨، الرواية رقم: ٣٥٩.

(٤) ينظر: السابق: ص ٢١٠٩، الرواية رقم: ٤٣١.

بل يعتقد بعض علماء الإمامية أنّه عُرض على (القائم) فاستحسنه، وقال: هذا كاف لشيعتنا. والقائم هو المهدي المنتظر عندهم[1].

وقد قام بعض متأخريهم ممّن ينتسب إلى أهل الحديث بتحقيق هذا الكتاب وتخريج رواياته، فحكموا على ما يقرب من ثلثي رواياته بالضعف، مع اختلاف بينهم في الحكم على الروايات. وتفصيل ذلك كما ذكره أحد باحثيهم أنّ "الصحيح منها: خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثاً. والحسن: مائة وأربعة وأربعون حديثا. والموثق: ألف ومائة وثمانية وعشرون حديثا. والقويّ: ثلاثمائة وحديثان. والضعيف: تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثا"[2].

لكنّ الباحث تعقّب ذلك بقوله: " وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ اتّصاف هذا المقدار من مرويّات الكافي بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار، وعدم جواز الاعتماد عليها في أمور الدين، ذلك لأنّ وصف الرواية بالضعف من حيث سندها وبلحاظ ذاتها لا يمنع من قوّتها من ناحية ثانية، كوجودها في أحد الأصول الأربعمائة، أو في بعض الكتب المعتبرة، أو موافقتها للكتاب والسنّة، أو لكونها معمولاً بها عند العلماء، وقد نصّ أكثر الفقهاء أنّ الرواية الضعيفة إذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها، تصبح كغيرها من الروايات الصحيحة، وربّما تترجّح عليها في مقام التعارض ".

ويقول آخر جواباً عن سؤال وجّه إليه حول هذا الموضوع: " تصحيح السند شيءٌ، وتصحيح الرواية شيءٌ آخر، وليس كلّ رواية يحكم عليها بضعف السند، لأجل ضعف الراوي أو الجهل بحاله، قد تكون هناك قرائن خارجية أو داخلية على صحّة الرواية وصدورها من المعصوم وبناءً على ذلك يكون الحكم بصحّة رواية أو ضعفها من شؤون الفقيه المجتهد الذي له اطلاع واسع، وإلمام كبير، وخبرة عالية بكثير من العلوم التي هي دخيلة في ذلك، كعلم الحديث، وعلم الرجال، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، والتفسير وغيرها، ولذلك ننصح الأخ أن يترك البتّ في تصحيح الروايات إلى أهل الخبرة من الفقهاء والمحدّثين، وعلى هذا الأساس من الطبيعي أن يحصل الاختلاف بين العلماء،

---

(١) هذه الأقوال كلّها ذُكرت في مقدّمة الطبعة الإلكترونية، وذُكر بعضها في الغلاف الأخير من المطبوعة.

(٢) ينظر: دراسات في الحديث والمحدّثين لهاشم معروف الحسيني: ص ١٢٩، نقلاً عن: http://www.shiaweb.org/books/hadith/pa١٤.html.

لأنّ ملاك تصحيح الروايات تختلف عندهم، كما أنّ درجات العلم والخبرة والممارسة مختلفة، وعلى العموم فكتاب الكافي من الكتب المعتبرة، بل هو أهمّ كتاب روائي عند الإمامية، وأغلب روايته محكومة بالصحّة، وقد أشار المؤلّف الكريم إلى ذلك في ديباجة الكتاب، وقد نقل عن الإمام الحجّة إنّه قال: » الكافي كافٍ لشيعتنا «. ومن الخطأ إفراز الروايات الصحيحة عن غيرها لما ذكرنا من أنّ ملاك التصحيح ليس مجرّد وثاقة الراوي، بل لابدّ من ملاحظة كلّ الجهات التي توجب صحّة الرواية، والقطع بصدورها من المعصومين "[1].

ويقول ثالث في جواب له على سائل سأله عن المسألة نفسها: " إنّ الثناء والتمجيد الذي سمعته عن كتاب (الكافي) في كلمات العلماء الأعلام يعود إلى جلالة مؤلفة، وحرصه على تدوين ما صحّ عنده من آثار آل الرسول (ص)، وأمّا تضعيف العلماء المتأخرين لجملة من مروياته فلا يقدح في مكانته أو التقليل من شأنه، إذ ينبغي الملاحظة أنّ للتضعيف والتصحيح معنيين عند الإماميّة، أحدهما عند المتقدّمين ، ويمثّلهم الشيخ الكليني ومن في طبقته. والثاني عند المتأخرين. ويمثّلهم العلامة الحلّي ومن في طبقته. ومعنى الصحيح عند المتقدّمين هو القبول بالحديث والعمل به لاحتفائه بقرائن تدلّ على صحّة صدوره، وهذا عندهم بغضّ النظر عن وثاقة رواة السند. أمّا المتأخّرون فهم لا يرون الحديث صحيحاً إلا إذا ثبت عندهم وثاقة رواته بالخصوص.. والسرّ في ذلك هو الابتعاد زمناً عن عصر صدور النصّ، إضافة إلى غياب القرائن التي يمكن لها أن تفيد الاطمئنان بالصدور في قبول الحديث وعدمه، لذا فإنّ ما سمعتموه من التضعيف لأحاديث الكافي إنّما كان باصطلاح المتأخّرين دون المتقدّمين، الذين كتب الشيخ الكليني كتابه على منوالهم وصرّح في بداية كتابه بأنّه ذكر فيه الآثار الصحيحة عن الصادقين ليعمل بها"[1].

بل قال المجلسيّ ، وهو أحد محقّقي الكافي ، عند تعليقه على إحدى روايات التحريف في الكافي: " ولا يخفى أنّ هذه الأخبار وكثير من الأخبار صريحة في نقص

---

(١) المصدر: http://www.rafed..net . والمجيب هو السيد جعفر علم الهدى.

(١) المصدر: www.aqaed.com/faq/٣٤٤٢/ والمجيب: مركز الأبحاث العقائدية.

القـرآن وتغييـره، وعنـدي أنّ هـذه الأخبـار متـواترة معنـى، وطـرح جميعهـا يوجـب رفـع الاعتماد عـن الأخبـار رأسـاً، بـل ظنّي أنّ الأخبـار في هـذا البـاب لا تقـصر عـن أخبـار الإمامـة، فكيف يثبتونها بالخبر "[٢].

هذه الأقوال كلّها تدلّ على وثوق روايات الكافي عند جمهور الإمامية، وأنّ ضعف بعض أسانيدها لا يقدح في صحّتها والعمل بها عندهم لما احتفّت به من القرائن.

هذا ما يتعلّق بالكتاب.

وأمّا المؤلّف، فهو: محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، ويعرف بالسلسلي البغدادي، أبو جعفر الأعور. ينتسب إلى بيت في كلين، وكان شيخ الإمامية في وقته بالري، ثم سكن بغداد في درب السلسلة بباب الكوفة، وحدّث بها سنة ٣٢٧ هـ. وقد انتهت إليه رئاسة فقهاء الإمامية في أيّام المقتدر، وقد أثنى عليه علماء الطائفة الإمامية، ومن ذلك:

- قال النجاشي: " شيخ أصحابنا في وقته بالري، ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم ".
- وقال الطوسي: " ثقة عارف بالأخبار ".
- وقال رضي الدين بن طاووس: " الشيخ المتفق على ثقته وأمانته ".

مات ببغداد سنة ٣٢٩هـ[١].

* * *

(٢) مرآة العقول في شرح أحاديث آل الرسول: ١٢/ ٥٢٥.

(٢) ينظر: الطبعة الإلكترونية الصادرة من إيران: ص١٥. وينظر: الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير: ص٢٨– ٣١، فقد ذكر المزيد من أقوال أئمّتهم في الكتاب ومؤلّفه موثّقة من كتبهم.

المبحث الأوّل:

(موقف الإمامية من القرآن الكريم من خلال مرويّات الكافي في التفسير)

القرآن الكريم هو الأصل الأوّل عند جميع المسلمين بجميع طوائفهم ونحلهم، لا يجادل في ذلك مجادل، ولا يماحل فيه مماحل، حتى الطائفة الإماميّة تقرّ بذلك، وتصرّح به في جلّ مصادرها ومراجعها وأدبياتها، لكنّ الذي يخالف فيه الإماميّة أمران، أحدهما: حقيقة هذا القرآن ومقداره وحدّه. والثاني: تفسيره ولفظه. وفي هذا المبحث سوف أستعرض بعض مرويات التفسير الواردة في الكافي عن الأئمّة المعصومين[1] للوقوف على حقيقة موقف الشيعة الإماميّة من هذا القرآن الموجود بين

أيدينا حداً ولفظاً ومعنى.

المطلب الأوّل

موقف الإمامية من القرآن من جهة حدّه ومقداره

اختلفت الروايات المنسوبة إلى الأئمّة المعصومين عند الإماميّة في حقيقة هذا القرآن وحدّه في الجملة، لكنّها كلّها متّفقة على أنّ القرآن الذي بين أيدينا ليس هو كلّ القرآن الذي أنزله الله على رسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بل دخله التحريف والنقص، وهم يذكرون في هذا المقام مصحف فاطمة ـ رضي الله عنها ـ كما يذكرون مصحف عليّ ـ رضي الله عنه ـ وقبل الحديث عن هذين المصحفين وما يحتويانه، وعلاقتهما بالمصحف الذي بين أيدينا؛ لا بدّ من الإشارة إلى رواية مهمّة ورد فيها تحديد عدد آيات القرآن حسب اعتقادهم، فقد أخرج الكلينيّ عن أبي عبد الله أنّه قال: " إنّ القرآن الذي جاء به جبرائيل ـ عليه السلام ـ إلى محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ سبعة عشر ألف آية "[2]. هذا هو مقدار

---

(١) ترى الإمامية عصمة الأئمّة الاثني عشر، وهم: عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين وعليّ بن الحسين ومحمد ابن عليّ وجعفر بن محمّد وموسى بن جعفر وعليّ بن موسى ومحمد بن عليّ وعليّ بن محمّد والحسن ابن عليّ ومحمّد بن الحسن وهو المنتظر، وأنّهم " بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أنّهم ليسوا بأنبياء، ولا يحلّ لهم من النساء ما يحلّ للنبيّ، فأمّا ما خلا ذلك فهم بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم "، هذا ما نصّت عليه إحدى روايات أصول الكافي ص ١٩٥ عن أحد المعصومين عندهم.

(٢) أصول الكافي، كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ص ٨٢٦. وقد قال عنه محقّقهم المجلسي إنّه حديث موثّق وخبر صحيح: مرآة العقول: ١٢/ ٥٢٥.

القرآن عندهم، وإنّ من المعلوم أنّ القرآن الذي بين أيدينا والذي أجمعت عليه الأمّة منذ زمن عثمان ـ رضي الله عنه ـ لا تتجاوز آياته ستة آلاف ومئتي آية وكسر[1]. فهذا يعني أنّ القرآن الذي تعتقده الإماميّة غير القرآن الذي بين أيدينا، فهو يزيد عليه بما يقارب العشر آلاف آية!!، أي بمقدار ما يقارب الثلثين(!) وهذا غير الزيادات التي يزيدونها داخل الآيات كما سيأتي وهو كثير جداً في رواياتهم. فأين ذهبت هذه الزيادات، ومن الذي أخفاها عن المسلمين طوال هذه القرون المتتابعة، لعلّنا نجد الجواب في الروايات التالية التي تحدّثت عن مصحف فاطمة ومصحف عليّ ـ رضي الله عن الجميع.

أوّلاً: مصحف فاطمة ـ رضي الله عنها ـ:

عقد الكليني في الكافي باباً سمّاه (باب في ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة)، ذكر في العديد من الروايات منها ما رواه عن أبي عبد الله أنّه قال: "..إنّ الله لمّا قبض نبيّه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ دخل على فاطمة ـ رضي الله عنها ـ من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله ـ عزّ وجلّ ـ، فأرسل الله إليها ملَكاً يسلّي غمّها ويحدّثها، فشكت[3] ذلك إلى أمير المؤمنين ـ رضي الله عنه ـ، فقال: إذا أحسستِ بذلك وسمعتِ الصوت، قولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين ـ رضي الله عنه ـ يكتب كلّ ما سمع، حتى أثبت من ذلك مصحفاً"[2].

ففي هذه الرواية بيان لحقيقة مصحف فاطمة وسبب كتابته، أمّا محتواه فقد اختلفت فيه رواياتهم، فبعض الروايات تشير إلى أنّه مختلف عن القرآن الذي بين أيدينا اختلافاً كلياً، وأن ليس فيه من قرآننا حرف واحد، فقد أخرج الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد الله أنّه قال: "وإنّ عندنا لمصحف فاطمة، وما يدريهم ما مصحف فاطمة؟ " قال: قلت: وما مصحف فاطمة؟، قال: " مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات، والله ما فيه

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشيّ: ١/ ٢٤٩، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقانيّ: ١/ ٢٣٧.
(٢) إن كان الملَك يسلّي غمّها ويحدّثها فلمّ تشكو إلى عليّ رضي الله عنه(!).
(٣) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب في ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة: ص ١٧٢، ١٧٣، الرواية رقم: ٢.

من قرآنكم حرف واحد "[1]. وهذا القدر المذكور في هذه الرواية مطابق لما جاء في الرواية السابقة التي ذُكر فيها عدد آيات القرآن.

وقد جاء في بعض الروايات شيء ممّا يحتويه هذا المصحف المختلف عن قرآننا الذي بين أيدينا، فمن ذلك:

- أسماء جميع ملوك الأرض(!)[2].
- وصيّة فاطمة ـ رضي الله عنها ـ[3].
- أسماء الزنادقة وعلم ما يكون(!)[4].

بينما تشير بعض الروايات إلى أنّ مصحف فاطمة يشتمل على بعض سور القرآن الذي بين أيدينا وآياته لكن بزيادات تطول وتقصر، ومن ذلك:

ما أخرجه الكلينيّ عن أبي بصير في حديث طويل قال في آخره: ثمّ أتى الوحي إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فقال: ﴿سأل سائل بعذاب واقع. للكافرين (بولاية عليّ) ليس له دافع. من الله ذي المعارج﴾. قال: قلت: جعلت فداك، إنّا لا نقرؤها هكذا! فقال: " هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وهو والله مثبت في مصحف فاطمة ـ رضي الله عنها ـ "[5]. ففي هذه الرواية تصريح واضح بأنّ مصحف فاطمة مشتمل على بعض سور القرآن وآياته، وهذا مناقض للروايات السابقة التي تنفي وجود حرف واحد من قرآننا فيه. وقد جاء في رواية أخرى عن أبي نصر قال: دفع إليّ أبو الحسن مصحفاً وقال: لا تنظر فيه (!). ففتحته وقرأت فيه: (لم يكن الذين كفروا)، فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمصحف[6]. ففي هذه الرواية ذكر لسورة البيّنة وأنّها تشتمل على ذكر اسم سبعين من قريش!! خلافاً للمصحف الذي بأيدينا. وفي هذه الرواية ذُكر المصحف ولم يُذكر أنّه

---

(١) المصدر السابق، كتاب الحجّة، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة: ص ١٧٢، الرواية رقم: ١.

(٢) ينظر: السابق: ص ١٧٤، الرواية رقم: ٨.

(٣) ينظر: السابق: ص ١٧٣، الرواية رقم: ٤.

(٤) ينظر: السابق: ص ١٧٢، ١٧٣، الرواية رقم: ٢.

(٥) روضة الكافي، كتاب الروضة: ص ١٩٦٨، ١٩٦٩، الرواية رقم: ١٨.

(٦) أصول الكافي، كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ص ٨٢٤، الرواية رقم: ١٧.

مصحف فاطمة، لكنّ الروايات الأخرى تدلّ على أنّه أراد مصحف فاطمة، ولا يخفى ما في هذه الروايات من التناقض.

ثانياً: مصحف عليّ ـ رضي الله عنه ـ:

يرى الإماميّة أنّ القرآن الكريم لم يجمعه ويحفظه كلّه كما نزل، إلا عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، والأئمّة من بعده، فقد أخرج الكليني عن أبي جعفر أنّه قال: "ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلا كذب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلا عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده "[1].

أمّا حقيقة هذا المصحف، فقد أخرج الكليني عن سالم بن سلمة قال: قرأ رجل على أبي عبد الله وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأها الناس، فقال أبو عبد الله: "كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ على حدّه، وأخرج المصحف الذي كتبه عليّ". وقال: "أخرجه عليّ إلى الناس حين فرغ منه وكتبه، فقال لهم: هذا كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ كما أنزله الله على محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وقد جمعته من اللوحين. فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه. فقال: أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنّما كان عليّ أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه"[2].

وجاء في بعض الروايات ـ في غير الكافي ـ بيان لبعض الحروف المزعومة المنسوبة لمصحف عليّ ـ رضي الله عنه ـ والتي أُمروا بالكفّ عن قراءتها تقيّة خوفاً من غضب أهل السنّة، فقد رووا عن أبي عبد الله ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: "والله ما كنّى الله في كتابه حتى قال: ﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴿٢٨﴾ ﴾ [الفرقان: ٢٨]، وإنّما هي في مصحف عليّ: (يا ويلتا ليتني لم أتّخذ الثاني خليلاً)، وسيظهر يوماً"[3].

والثاني هو عمر الفاروق ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ كما سيأتي بيان ذلك (!). وقولهم: (سيظهر يوماً) أي مصحف عليّ المزعوم.

---

(١) المصدر السابق، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلا الأئمّة..: ص ١٦٥، الرواية رقم: ١.

(٢) السابق، كتاب فضل القرآن، باب النوادر: ص ٨٢٥، الرواية رقم: ٢٤.

(٣) بحار الأنوار: ٢٤/ ١٨.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: هل مصحف عليّ الذي تدّعيه الإمامية، هو نفسه مصحف فاطمة الذي تدّعيه الإمامية أيضاً، أم أنّهما متباينان؟..

الذي يظهر من الروايات السابقة هو الثاني لوجهين:

- **أحدهما:** أنّ مصحف فاطمة كتبه عليّ بعد وفاة النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من حديث الملَك الذي كان يأتي فاطمة ليسلّيها كما يزعمون، أمّا مصحف عليّ فهو منزّل من عند الله على محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم، وهو من إملاء رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حسب زعمهم[1]، ويؤيّد ذلك ما جاء في إحدى الروايات السابقة أنّ القرآن لم يجمعه كلّه كما أنزل إلا عليّ ـ رضي الله عنه ـ.
- **الوجه الثاني:** ورود ذكر المصحفين في رواياتهم في الكافي وغيره، ولو كان مصحفاً واحداً لاقتصروا على ذكر أحدهما دون الآخر.

والذين يمكن أن يُخلص إليه بعد هذا التعريف والبيان ما يلي:

١. اعتقاد الإماميّة أنّ المصحف الذي بين أيدينا لا يمثّل سوى ثلث القرآن الذي أنزله الله على محمّد حسب زعمهم في رواياتهم عن معصوميهم.
٢. اعتقادهم أنّ هذا الثلث الباقي ـ وهو الذي بين أيدينا ـ تمّ حذف الكثير منه ممّا يتعلّق بولاية عليّ وآل البيت ـ رضي الله عنهم ـ وما يتعلّق بانتقاص أعدائهم المزعومين ـ وهم سائر الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين ـ(!)، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث بإذن الله تعالى.
٣. اعتقادهم بوجود مصحف منسوب إلى فاطمة ـ رضي الله عنها ـ مع اختلاف في الروايات حول اشتماله على شيء من القرآن أو خلوّه من ذلك.
٤. اعتقادهم بوجود مصحف منسوب إلى عليّ ـ رضي الله عنه ـ كتبه من إملاء رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ(!) وأخرجه إلى الصحابة الكرام ـ رضي الله عنهم ـ فرفضوه(!)، فأخفاه حتى ظهور قائمهم المنتظر

---

(١) جاء في بحار الأنوار ٢٦/ ٤٠ عن أبي عبد الله أنّ مصحف فاطمة أيضاً من إملاء رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وهذا مناقض للروايات الأخرى الكثيرة التي ذكرت أنّ كتابته كانت بعد وفاته عليه الصلاة والسلام!!.

٥. اعتقادهم بسريّة هذين المصحفين (مصحف عليّ وفاطمة) وعدم إتاحة النظر فيهما لغير الأئمّة، وحثّ الأتباع على إظهار الاعتراف بالقرآن الذي بأيدي الناس حتى يظهر قائمهم المنتظر، فيُخرج القرآن كاملاً كما أُنزل حسب زعمهم، وفي هذا ينسبون إلى أبي الحسن موسى بن جعفر ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: "اقرؤوا كما تعلّمتم، فسيجيئكم من يعلّمكم "[1]، وهذا يعني أنّ الأمّة بقيت قروناً طويلة ـ ولا تزال إلى هذه الساعة ـ لا تعرف قرآن ربّها الكامل الذي أنزله الله إليها على نبيّه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لتهتدي به في حياتها، فهل يحلّ لأحد ـ كائناً من كان ـ أن يمنع الخلق من الاهتداء بكتاب ربّهم وتلاوته والتعبّد به كما أنزله الله، ويخفيه عنهم قروناً طويلة مهما كانت الأسباب والمسوّغات، ويجعل ظهوره رهناً بغائب لا يُدرى متى يخرج، بل لا يُدرى هل سيخرج أم لا يخرج! لا يشكّ عاقل أنّ هذا لا يفعله إلا ضالّ مضلّ عدوّ للإسلام وأهله، حاشا آل بيت رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أن يفعلوا ذلك.

المطلب الثاني

موقف الإمامية من القرآن من جهة ألفاظه ومعانيه

أمّا المعاني، فإنّهم يعتقدون أنّ للقرآن ظاهراً وباطناً، فالظاهر ما يشترك في علمه وإدراكه عامّة الناس من علم الحلال والحرام ونحو ذلك. وأمّا الباطن فما يختصّون هم بعلمه ممّا يتعلّق بالولاية والإمامة ونحو ذلك، ويروون في ذلك عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: "ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء "[2].

وهذه المعاني التي اختصوا بمعرفتها لا يرون إظهارها، بل يرون وجوب كتمانها حتى يظهر قائمهم في آخر الزمان(!)، فقد رووا عن أبي جعفر أنّه سئل: وما يكفيهم القرآن؟ قال: "بلى، إن وجدوا له مفسّراً". قيل: وما فسّره رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ؟. قال: "بلى قد فسّره لرجل واحد، وفسّر للأمّة شأن ذلك الرجل، وهو عليّ بن

(١) أصول الكافي، كتاب فضل القرآن، باب في أنّ القرآن يرفع كما أُنزل: ص ٨١٧، الرواية رقم: ٢.
(٢) السابق، كتاب الحجّة، باب أنّه لم يجمع القرآن إلا الأئمّة..: ص ١٦٥، الرواية رقم: ٢.

أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ". قال السائل: يا أبا جعفر، كان هذا أمر خاصّ لا يحتمله العامّة؟، قال: " أبى الله أن يُعبد إلا سرّاً حتى يأتي إبّان أجله الذي يظهر فيه دينه، كما أنّه كان رسول الله مع خديجة مستتراً حتى أُمر بالإعلان ". قال السائل: ينبغي لصاحب هذا الدين أن يكتم ؟، قال: " أو ما كتم عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يوم أسلم مع رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حتى ظهر أمره؟ " قال: بلى. قال: "فكذلك أمرنا حتى يبلغ الكتاب أجله "[1].

ففي هذه الرواية المنسوبة إلى أبي جعفر ـ رضي الله عنه ـ دليل واضح على تعاملهم مع مجتمعات المسلمين منذ عهد الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ كما كان الحال مع كفّار قريش أوّل الإسلام حيث اللجوء إلى السرّية والتقيّة، وذلك حتى يظهر قائمهم المنتظر الذي يحكم البلاد، ويرفع التقيّة.

وفي بيان الظاهر والباطن يروون عن أحد أئمّتهم في تفسير قوله تعالى: ﴿ قل إنّما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾[الأعراف:٣٣] أنّه قال: " إنّ القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حرّم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمّة الجور. وجميع ما أحلّ الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمّة الحق "[2].

وأئمّة الجور حسب ما جاء في تفاسيرهم يدخل فيهم دخولاً أوليّاً أبو بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم جميعاً وأرضاهم ـ ثمّ كلّ من ولي من غير أئمّتهم. ومن الأمثلة على تفسيرهم الذي يدّعون أنّه من الباطن، ما يروونه عن أبي جعفر ـ رضي الله عنه أنّه سئل عن قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فقال: " هم والله أولياء فلان وفلان، اتّخذوهم أئمّة دون الإمام الذي جعله الله للناس إماماً، فلذلك قال: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ إلى قوله ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾ ﴾ [البقرة: ١٦٥– ١٦٧]". ثمّ قال أبو جعفر: " هم والله أئمّة الظلمة وأشياعهم "[3].

---

(١) السابق: ص ١٧٩، الرواية رقم: ٦.

(٢) السابق، كتاب الحجّة، باب من ادّعى الإمامة وليس لها بأهل: ص ٢٨٠، الرواية رقم: ١٠.

(٣) السابق: ص ٢٨٠. وينظر في مسألة الظاهر والباطن: أصول مذهب الشيعة الإمامية: ١/ ١٥٠.

وقولهم: (هم والله أولياء فلان وفلان) يريدون بهما أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ على عادتهم في التعبير عنهما[1]، وبمثل هذه الطريقة يفسّرون كلام الله تعالى، ويزعمون أنّه باطن القرآن، وهي طريقة أهل الزندقة والنفاق أجارنا الله من ذلك. وفيما يلي بعض الأمثلة على تكلّفهم ـ بل كذبهم وافترائهم ـ في إثبات الولاية المزعومة:

أخرج الكلينيّ عن الوشّاء قال: سألت الرضا فقلت: جُعلت فداك ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾[النحل: ٤٣] فقال: "نحن أهل الذكر، ونحن المسؤولون"[2].

وعن أبي جعفر في قول الله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٩﴾[الزمر: ٩] أنّه قال: "إنّما نحن الذين يعلمون، والذين لا يعلمون عدوّنا. وشيعتنا أولو الألباب"[3]. وعن أبي عبد الله في قول الله ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، قال: "هم الأئمّة خاصّة"[4].

وأشنع من ذلك ما أخرجه الكلينيّ عن أبي جعفر قال: "لمّا نزلت هذه الآية ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡ﴾[الإسراء: ٧١] قال المسلمون: يا رسول الله، ألست إمام المسلمين كلّهم أجمعين؟! قال: فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ((أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمّة على الناس من الله من أهل بيتي، يقومون في الناس فيُكذَّبون، ويظلمهم أئمّة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم واتّبعهم وصدّقهم فهو منّي ومعي وسيلقاني، ألا ومن ظلمهم وكذّبهم فليس منّي ولا معي، وأنا منه بريء))[6].

هذا غيض من فيض ممّا يزخر به الكافي وغيره من كتبهم، ممّا هو في الحقيقة نوع من العبث بالقرآن، وامتهانه بإضافة هذا المفتريات عليه، أو تفسيره بمثل هذا

---

(٢) يرد كثيراً في رواياتهم لا سيّما المتعلّقة بالإمامة والولاية ذكر (فلان وفلان) وقد يزيدون (وفلان)، وهم يريدون بذلك أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وقد يعبّرون عنهم بألفاظ أخرى مثل: الأوّل والثاني والثالث، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله في المبحث الثاني.

(٣) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم الأئمّة: ص ١٥٢، الرواية: ٢.

(٤) المصدر السابق: ص ١٥٣.

(٥) السابق: ص ١٥٥.

(٦) السابق: ص ١٥٦.

التفسير الذي تفوح منه رائحة الرفض وتكفير الأمّة ممّن لا يعتقد اعتقادهم. أمّا الموقف من الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ فسيأتي تفصيله في المبحث التالي بعون الله تعالى.

وأمّا الألفاظ، فيعتقدون أنّ الكثير من ألفاظ القرآن الموجود بين أيدينا ألفاظاً منقوصة أو مبدّلة، فيزيدون عليها ألفاظاً من عندهم، ويبدّلون بعضها، وجلّ ذلك في إثبات ولاية آل البيت حسب زعمهم، وذمّ أبي بكر وعمر وسائر الأصحاب ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ بناء على قاعدتهم المشهورة[1]، وفيما يلي جملة يسيرة ـ على سبيل التمثيل لا الحصر ـ من رواياتهم المنسوبة إلى بعض أئمّة آل البيت ـ رضي الله عنهم ـ ممّا يعتقدون أنّه منقوص أو مبدّل، مع زياداتهم التي زادوها وتبديلاتهم:

أخرج الكليني عن جابر عن أبي جعفر قال: قلت له: لمَ سمّي أمير المؤمنين؟ قال: " الله سمّاه، وهكذا أنزل في كتابه: (وإذ أخذ ربّك من بني آدم من ظهورهم ذرّيتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربّكم وأنّ محمّداً رسولي وأنّ عليّاً أمير المؤمنين)"[2]. والذي في مصاحف المسلمين: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ إلى آخر الآية.

وأخرج أيضاً عن أبي عبد الله في قول الله: " (ومن يطع الله ورسوله في ولاية عليّ وولاية الأئمّة من بعده فقد فاز فوزاً عظيماً): هكذا نزلت"[3]. وليست هذه الزيادة في مصاحف المسلمين.

وأخرج عن أبي عبد الله في قول الله: "(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلماتٍ في محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة من ذرّيتهم فنسي)، هكذا والله نزلت على محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ"[4]. وصواب الآية وتمامها: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ [طه: ١١٥] دون الزيادة المذكورة.

---

(١) أخرج الكليني عن أبي عبد الله أنّه قال: " ما من آية نزلت تقود إلى الجنّة، ولا تذكر أهلها بخير، إلا وهي فينا وفي شيعتنا. وما من آية نزلت تذكر أهلها بشرّ، ولا تسوق إلى النار، إلا وهي في عدوّنا ومن خالفنا.." روضة الكافي: ص ١٩٥٥، الرواية رقم: ٦. وعدوّهم كما هو ظاهر من رواياتهم: الخلفاء الثلاثة الأوائل ومن اعتقد خلافتهم وترضى عنهم.

(٢) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب نادر: ص ٣١١، الرواية رقم: ٤.

(٣) المصدر السابق، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ص ٣١٢، الرواية رقم: ٨.

(٤) السابق: ص ٣١٤، الرواية رقم: ٢٢.

هذا في الزيادة، أمّا التبديل فمن ذلك:

ما أخرجه الكلينيّ عن زيد بن الجهم عن أبي عبد الله قال: سمعته بقول " لمّا نزلت ولاية عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وكان من قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ((سلّموا على عليّ بإمرة المؤمنين))، فكان ممّا أكّد عليهما[1] في ذلك اليوم يا زيد قول رسول الله لهما: ((قوما فسلّما عليه بإمرة المؤمنين))، فقالا: أمن الله أو من رسوله يا رسول الله؟، فقال لهما رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ((من الله ومن رسوله)) فأنزل الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٩١﴾﴾[النحل: ٩١] يعني به قول رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لهما، وقولهما أمن الله أو من رسوله (ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوّة أنكاثاً تتّخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أئمّة هي أزكى من أئمّتكم)، قال: قلت: جُعلت فداك، أئمّة؟! قال: " أي والله أئمّة "، قلت: فإنّا نقرأ: أربى. فقال: " ما أربى ؟ "، وأومأ بيده فطرحها[2]. يريد أنّ الآية (أزكى) بدلاً من ﴿ أربى ﴾. وهذا مخالف لما في كتاب الله الذي بأيدينا. وأخرج الكليني عن أبي عبد الله قال: " هكذا أنزل الله تبارك وتعالى: (لقد جاءنا رسول من أنفسنا عزيز عليه ما عنتنا حريص علينا بالمؤمنين رؤوف رحيم)"[3]. وهذه القراءة المنسوبة إلى أبي عبد الله ـ رضي الله عنه ـ في غاية النكارة، وينزه عنها كلام الباري جلّ جلاله، إذ إنّ كلام الله خطاب للعباد، فكيف يوجّه الخطاب إلى نفسه مع عباده! فذلك غير لائق بالله جل جلاله، وليس لذلك نظير ألبتة في سائر كلام الله تعالى..

هذا ولم يقتصروا على الزيادة والتبديل في كلام الله، بل لجأوا إلى التلفيق، ومن ذلك ما رووه عن أبي جعفر أنّه قال: " نزل جبرائيل بهذه الآية هكذا: (وإنّ للذين ظلموا آل محمّد حقّهم لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً. إلا طريق جهنّم خالدين فيها

---

(١) يريدون بهما أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ!!.

(٢) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين: ص ٢١٣، الرواية رقم: ١.

(٣) أصول الكافي: ص ٢١٦٢، الرواية رقم: ٥٧٠، وقد عدّلت في النسخة المطبوعة لتوافق الرسم العثماني.

أبداً وكان ذلك على الله يسيراً)[1]. فقوله تعالى: ﴿ وإنّ للذين ظلموا﴾ هي الآية السابعة والأربعون من سورة الطور، تمّ بترها من سياقها ودمجها مع الآيات الباقية من سورة النساء من ١٦٨– ١٧٠، مع الزيادة المعلّمة التي زادوها. وهذا تلفيق وتحريف واضح لآيات الكتاب العزيز، ليحملوه على المعنى الذي أرادوه.

ومثل هذه الزيادات والتبديل والتلفيق كثير جداً في رواياتهم ـ لا سيما الزيادات ـ، وما ذكرته ما هو إلا غيض من فيض ممّا في الكافي وغيره من كتبهم المعتمدة.

فإن احتجّ منهم محتجّ فقال: إنّ هذه الزيادات والتبديلات والتلفيقات ليست قرآناً منزلاً، وإنّما هي بمثابة التفسير والتوضيح والتأويل من الأئمّة، فالجواب عن ذلك من وجوه:

أحدها: أنّ الأئمّة ـ حسب زعمكم ـ قد صرّحوا في هذه الروايات بأنّه منزّل أو هكذا أنزل ونحو ذلك من العبارات الدالّة على أنّه قرآن. بل نصّ بعضهم على التفريق بين ما هو تنزيل وما هو تأويل[2]، وما لم يصرّحوا بأنّه منزّل ـ وهو كثير ـ تركته وأعرضت عنه دفعاً لحجّتكم هذه.

الوجه الثاني: إنّ كبار علمائكم ومحقّقيكم قد أقرّوا بالنقص والتحريف، وفي ذلك يقول المجلسي ـ وهو من أكابر محقّقيهم ـ: " والأخبار من طريق العامّة والخاصّة في النقص والتغيير متواترة والعقل يحكم بأنّه إذا كان القرآن متفرّقاً منتشراً عند الناس، وتصدّى غير المعصوم لجمعه؛ يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع. لكن لا ريب أنّ الناس مكلّفون بالعمل بما في المصاحف وتلاوته حتى يظهر القائم، وهذا معلوم متواتر من طريق أهل البيت، وأكثر أخبار هذا الباب ممّا يدلّ على النقص والتغيير، وسيأتي الكثير منها في الأبواب "[3].

ففي هذا النصّ ـ مع ما فيه من التلبيس والتناقض ـ اعتراف صريح بوجود النقص والتغيير.

---

(١) المصدر السابق، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ص٣٢٠، الرواية رقم: ٥٩.
(٢) ينظر: أصول الكافي، كتاب الحجّة: ص ٣٢٧، الرواية رقم: ٩١.
(٣) مرآة العقول: ٣ / ٣١.

الوجه الثالث: أنّنا إن سلّمنا أنّ هذه الزيادات والتبديل تأويل، فإنّه تأويل باطل متكلّف، يجعل الدين كلّه محصوراً في موضوع الولايةّ المدّعاة، والتي لا يؤمن بها السواد الأعظم من المسلمين، ممّا يقلّل من شأن هذا القرآن وشموليته وتنوّع دلالاته، ولو كانت الولاية المزعومة بمثل هذه الأهميّة لذكرها الله في كتابه الذي بأيدي المسلمين صراحة دون الحاجة إلى تأويل أو تحريف أو تبديل.

والخلاصة أنّ القول بتحريف القرآن ونقصه ثابت عند الإماميّة بل هو من لوازم التشيّع الإماميّ لا ينفكّ عنه، فهما "صنوان متلازمان كتلازم الظلّ لصاحبه، لا ينفكّ بعضُهما عن البعض الآخر، ولا يفترقان إلا بالبراءة من التشيّع كلّه، كما أنّ التشيّع الإماميّ لا يستقيم عُوده إلا به. وذلك أنّ أصولهم الحديثية وإجماعهم ومضانّهم في الترجيح كلّها على تقرير هذا بكلّ صرامة ووضوح، حتى صار من ضروريات مذهبهم، وإليك بيان ذلك:

١. إنّ رواياتهم في تحريف القرآن والمنقولة عن أئمتهم المعصومين، تربو على ألفي رواية، وهي فاقت حدَّ التواتر، لأنّ التواتر عندهم ينعقد باثني عشر رواية بعدد الأئمة المعصومين.

٢. ليس عندهم روايةٌ واحدةٌ تنفي التحريف وتُثبت خلافَه، أي تثبت حفظ القرآن.

٣. أجمع علماؤهم – إلا من شذَّ – على تقرير مضمون تلك الروايات في التحريف،وعلى القول به والتزامه واعتقاده، ودعوة الشيعة إلى التزامه واعتقاده.

وإذا علمنا أنّ الإجماع لا ينعقد عندهم إلا بانضمام قول المعصوم، فنقلهم الإجماع على تحريف القرآن صار حجةً شرعيةً قويةً قاطعةً ملزمةً للشيعة بموافقته لقول المعصوم. ومن ناحية الصناعة الأصولية في التعارض والترجيح عند الإمامية، فإنّ التواتر لا يندفع إلا بمثله أو أقوى منه، ولذلك فإنّ الرواياتِ التي تنفي التحريف ـ على فرض وجودها، وهي لا توجد كما أشرنا آنفاً – لا تقوى على إبطال الروايات المتواترةَ في التحريف، وإذا أضفنا إلى ذلك أنّ الروايات التي في التحريف تخالف مذهبَ العامّة ـ أهل السنّة – فوجب ترجيحُها على غيرها كما هو مذهب الإمامية في اعتبار مخالفة العامّة ـ السنّة – من مضانِّ الترجيح عندهم عند التعارض. فوجب ترجيح القول بالتحريف على عدمه وفق كل الاعتبارات. والإمامية ملزَمون بهذا الاعتقاد من كلّ الوجوه لا ينفكون

عنه ولا ينفك عنهم، وليس عندهم من الأحكام التي يُلزَمونَ بها ويلتزمونها وفق كل معايير الإلزام والالتزام كقضية التحريف، فقد بلغت من الإحكام وقوة الحُجّيّة ما لم تتوفر في أقوى أحكامهم ولا في الإمامة حتى "[1]. وقد اعترف بذلك أحد علمائهم فقال بعد أن أثبت تحريف القرآن ونقصه: " وهو مذهب أكثر محققّي محدّثي المتأخّرين.." إلى أن قال: "وعندي في وضوح صحّة هذا القول بعد تتبّع الأخبار، وتفحّص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيّع، وأنّه من أكبر مفاسد غصب الخلافة(!) فتدبّر"[2].

ثمّة وجه أخر يدمغهم وهو أنّ موقفهم من هذا القرآن الذي بين أيدينا لا يخلو من حالين، الحال الأولى: أن يقرّوا بصحّته كلّه من الغلاف إلى الغلاف دون نقص أو تحريف كما يُصرّح به بعضهم، وهذا يلزم منه أن يقرّوا بعدالة الأصحاب الذين نقلوه إلينا وحفظوه لنا، وعلى رأسهم الثلاثة الأوائل الذين تولّوا جمعه حتى وصل إلينا بصورته الحالية، وهذا الإقرار ينسف مذهبهم من أساسه، ويتعيّن عليهم اتّباع المذهب الحقّ مذهب أهل السنّة والجماعة. والحال الثانية: أن لا يقرّوا بصحّته فيكونوا قد طعنوا في أعظم مصدر من مصادر دين الإسلام، وذلك يقتضي أيضاً إنكار السنّة المطهّرة التي نقلها إلينا الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ أيضاً، فماذا يبقى من الدين بعد ذلك. والإماميّة ليس لهم خيار ثالث غير هذين الخيارين، فليختاروا أيّهما شاءوا، إلا أن يلجئوا إلى التقية. وقد أقرّ بذلك أحدهم فقال: "ولعمري إنّ القول بعدم التغيير والتبديل لا يخرج عن حسن الظنّ بأئمّة الجور[3]، وأنّهم لم يخونوا الأمانة الكبرى مع ظهور خيانتهم في الأمانة الأخرى التي هي أشدّ ضرراً على الدين وأحرى، على أنّ هذه الأخبار [أي في التحريف والتبديل] لا معارض لها سوى مجرّد الدعاوى العارية عن الدليل التي لا تخرج عن مجرّد

---

(١) من مقال بعنوان: (القول بتحريف القرآن من لوازم التشيّع الإماميّ) للشيخ عبد الله بن عمر الخضري، موقع الراصد: http://www.alrased.net بتصرف يسير.

(٢) مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار لأبي الحسن العاملي النباطي: ص ٨٤، نقلاً عن مصادر النلقي وأصول الاستدلال عند الإمامية: ص ١١٨. وينظر: الشيعة والقرآن: ص ٥٨.

(٣) يريد بذلك أبا بكر وعمر وعثمان. رضي الله عنهم أجمعين. عليه من الله ما يستحقّ.

القال والقيل، وقد قدّمنا ما هو المعتمد من أدلّتهم وبيّنا ما فيه، وكشفنا عن ضعف باطنه وخافيه "[1].

وإذا كان الأمر كذلك، فماذا بقي لهم من وثوقية في هذا القرآن الذي بين أيدينا؟ أثار هذا الإشكال أحد كبار مفسّريهم ثم أجاب عنه بجواب ضعيف متهافت يدلّ على ضعف هذا المذهب الذي تمذهبوا به باسم اتّباع آل البيت، فإنّه قال بعد أن ذكر روايات التحريف: " ويرد على هذا كلّه إشكال، وهو أنّه على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن يكون محرّفاً ومغيّراً، ويكون على خلاف ما أنزل الله، فلم يبق لنا في القرآن حجّة أصلاً، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصيّة بالتمسّك به، إلى غير ذلك، وأيضاً قال الله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾[فصّلت: ٤١، ٤٢] وقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[الحجر: ٩]، فكيف يتطرّق إليه التحريف والتغيير؟! وأيضاً قد استفاض عن النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ والأئمّة حديث عرض الخبر المرويّ على كتاب الله ليُعلم صحّته بموافقته له، وفساده بمخالفته، فإن كان القرآن الذي بين أيدينا محرّفاً فما فائدة العرض مع أنّ خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذّب له، فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله، ويخطر بالبال دفع هذا الأشكال ـ والعلم عند الله ـ أن يقال: إن صحّت هذه الأخبار فلعلّ التغيير إنّما وقع فيما لا يخلّ بالمقصود كثير إخلال، كحذف اسم عليّ وآل محمّد، وحذف أسماء المنافقين عليهم لعائن الله، فإنّ الانتفاع بعموم اللفظ باق، وكحذف بعض الآيات وكتمانها، فإنّ الانتفاع بالباقي باق، مع أنّ الأوصياء كانوا يتداركون ما فاتنا منه من هذا القبيل "[2].

وهذا الجواب في غاية التهافت كما أسلفت، فإنّ التغيير المزعوم إن كان لا يخلّ بالمقصود كثير إخلال فإنّ هذا يعني إبطال الإمامة التي هي عماد مذهبهم، فإنّ الإخلال بها عندهم يعني الكفر والخروج من الدين. فإذا بطلت الإمامة بطل أصل مذهبهم. وأمّا دعوى تدارك (الأوصياء) المزعومين ما فات منه، فهي دعوى مجرّدة لا حقيقة لها في

(١) الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفية ليوسف البحراني: ٤/ ٨٣، ٨٤.

(٢) التفسير الصافي لمحسن الكاشاني: ١/ ٥١، ٥٢، نقلاً عن مصادر التلقّي وأصول الاستدلال عند الإمامية: ص ١٠٨.

الواقع، مع مخالفة كلّ ما ذكره للآيات التي ساقها، فيبقى الإشكال الذي ذكره قائماً للعقلاء، ولا جواب عنه إلا بالرجوع إلى الحقّ الذي عليه جمهور أهل السنّة.

* * *

المبحث الثاني

(موقف الإمامية من الأصحاب رضي الله عنهم كما جاء في مرويات التفسير في كتاب الكافي)

لا يخفى على كلّ منصف وعاقل ـ فضلاً عن مسلم ـ فضل أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وعلوّ قدرهم ومقامهم، كيف وقد اختارهم الله لصحبة نبيّه، ونصر دينه، وإعلاء كلمته، والجهاد في سبيله، وقد أثنى الله عليهم في كتابه ثناء عطراً باقياً إلى يوم القيامة، لا تمحوه أقلام الحاقدين، ولا تبطله تأويلات المتأوّلين، وافتراءات المفترين، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال سبحانه: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٨٩﴾﴾ [التوبة: ٨٨، ٨٩]، وقال سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾[الفتح: ٢٩]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وأمّا الأحاديث فيكفي في ذلك قول النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ((لا تسبّوا أصحابي، لا تسبّوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أنّ أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نَصيفه))[1]. ففي هذه النصوص البيّنات دليل واضح على عدالة الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ وعلوّ قدرهم، حيث تضمّنت تزكية الخالق لهم من فوق سبع سموات.

فإن احتجّ محتجّ ـ وهو مذهب الإماميّة ـ بأنّ الصحابة ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ قد ارتدّوا عن دين الله بعد وفاة رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ سوى نفر قليل! فالجواب

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي "لو كنت متخذاً خليلاً": ص ٧٥٢، برقم: ٣٦٧٣، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سبّ الصحابة: ص ٦٤٩،برقم: ٣٥٤٠، واللفظ لمسلم.

أنّ هذه الدعوى مخالفة للشرع والعقل والواقع (التاريخ)، فأمّا الشرع، فليس لدى هؤلاء المدّعين دليل شرعي صحيح صريح فيما ذهبوا إليه سوى التأويلات الباطلة، والافتراءات الكاذبة التي لا خطام لها ولا زمام والتي تأباها العقول الصحيحة والفطر المستقيمة، كيف وقد أثنى الله عليهم في كتابه بصيغة الماضي التي تفيد تحققّ هذا الثناء وبقاءه إلى قيام الساعة فقال سبحانه: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[التوبة:١٠٠]، ولو أنّ الله سبحانه بعلمه السابق قد علم ردّتهم بعد وفاة نبيّه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ونكوصهم، لما أثنى عليهم مثل هذا الثناء الباقي الذي تتلوه الأجيال جيلاً بعد جيل إلى قيام الساعة، وتحفظه في صدورها كما تحفظ سائر التنزيل.

وأمّا العقل، فهل يعقل أنّ أفضل نبيّ مبعوث للبريّة وأعظم مربّ عرفته البشرية قد عجز عن تربية أصحابه التربية القويمة التي تعصمهم من الارتداد والانتكاس؟ لئن قالوا نعم فلقد طعنوا في رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأزروا به، ويا لسعادة أعداء الإسلام بذلك، فلم يبق لهم إلا الأخرى.

وأمّا الواقع والتاريخ، فقد ثبت ثبوتاً واضحاً كالشمس ثبات الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على الدين، بل ثبت عنهم محاربة المرتدّين، وإعادة الكثير منهم إلى حظيرة الدين، واستُشهد الكثير منهم في حروب الردّة في اليمامة وغيرها، وظلّوا مخلصين لدينهم حتى وصلت الفتوحات الإسلامية في زمن عثمان ـ رضي الله عنه ـ إلى أرمينيا وأذربيجان في أقصى الشرق، وقبل ذلك تمّ إسقاط أكبر إمبراطوريتين عظيمتين وهما فارس والروم في زمن الفاروق عمر ـ رضي الله عنه ـ، فهل يستطيع هؤلاء المدّعون إنكار هذه الوقائع الثابتة وهذا التاريخ العظيم، ولكن كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحجّ:٤٦].

وإنّه لمن العجب أن يتضمّن كتاب الكافي وغيره من كتب الإمامية روايات منسوبة إلى أئمّة آل البيت ـ رضي الله عنهم ـ تطعن في الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ وتصوّرهم بأنّهم ظلمة معتدين، بل مرتدّين مارقين عن الدين، وتلصق بهم كلّ نقيصة، في مقابل الغلوّ المفرط في أئمّة آل البيت، فكان غلوّهم من وجهين أحدهما في تعظيم آل البيت ورفعهم فوق منزلتهم التي أنزلهم الله إيّاها، وإعطائهم ما ليس لهم من الحقوق، والثاني في الحطّ من منزلة الأصحاب، والافتراء عليهم، وسلبهم حقوقهم التي

منحهم الله إيّاها. وقد تنوّعت روايات التفسير في الكافي، فتارة يجيء الطعن في الأصحاب على وجه العموم، وتارة يجيء الطعن خاصاً ببعض الأصحاب دون بعض، وهذا ما سأتناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأوّل: الطعن العامّ في الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ من خلال مرويات التفسير في الكافي

لقد سبق في الحديث عن عقائد الإماميّة اعتقادهم ردّة جميع الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ وضلالهم إلا نفراً قليلاً، وقد جاء تأكيد ذلك في بعض مروياتهم في التفسير، ومن ذلك:

عن عبد الرحمن بن كثير قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴿٢٨﴾﴾[إبراهيم: ٢٨] الآية، قال: "عنى بها قريشاً قاطبة الذين عادوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ونصبوا له الحرب، وجحدوا وصيّة وصيّه"(١).

ففي هذه الرواية كنّوا عن الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ بقريش قاطبة، ليجعلوهم ومشركي قريش في حدّ واحد، وإنّ من المعلوم أنّ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لم يعادوا رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ولم ينصبوا له الحرب كما فعل مشركو قريش، لكنّهم ـ حسب زعم الإماميّة ـ جحدوا وصيّة وصيّه، فجعلوهم داخلين في معنى الآية، مع أنّ الآية مكيّة.

ـ وعن عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله في قوله تعالى﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾[آل عمران:٧]، قال: "أمير المؤمنين والأئمّة"، ﴿وأخر متشابهات﴾، قال: "فلان وفلان"، ﴿فأمّا الذين في قلوبهم زيغ﴾: أصحابهم وأهل ولايتهم، ﴿فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾: أمير المؤمنين والأئمّة"(٢).

---

(١) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ النعمة التي ذكرها الله في كتابه الأئمّة: ص ١٥٧، الرواية رقم: ٥.
(٢) المصدر السابق، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل والولاية: ١/ ٣١٣، الرواية رقم: ١٤.

هذا التفسير في غاية الغرابة والنكارة، وهو من التفسير الباطن الذي يزعمونه كما سبق في بعض رواياتهم، وفيه لمز واضح للأصحاب وعلى رأسهم الشيخان أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ بطريقة متكلّفة، فسياق الآية ـ كما يفهمه كلّ عربيّ ـ إنّما هو في آيات الكتاب المنزّل، وأنّ منها ما هو محكم واضح بمثابة الأصل الذي يُرجع إليه، ومنها ما هو متشابه يشتبه معناه على كثير من الناس، فالواجب أن يردّ المتشابه منه إلى المحكم فيزول الاشتباه، لكنّ الذين في قلوبهم زيغ وهوى يَدَعون المحكم الواضح، ويتّبعون المتشابه طلباً للفتنة والإضلال. وهذا هو حال هذه الطائفة الإماميّة.

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية: " ﴿ فأمّا الذين في قلوبهم زيغ ﴾ أي ضلال وخروج عن الحقّ إلى الباطل، ﴿ فيتّبعون ما تشابه منه ﴾ أي إنّما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، وينزّلوه عليها لاحتمال لفظه لما يصرفونه، فأمّا المحكم فلا نصيب لهم فيه لأنّه دافع لهم وحجّة عليهم، ولهذا قال الله تعالى:﴿ابتغاء الفتنة﴾ أي الإضلال لأتباعهم إيهاماً لهم أنّهم يحتجّون على بدعتهم بالقرآن، وهو حجّة عليهم لا لهم، وقوله تعالى ﴿ وابتغاء تأويله ﴾ أي تحريفه على ما يريدون "[1].

وعن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾ ﴾ [محمّد: ٢٦]، قال: " نزلت والله فيهما وفي أتباعهما، وهو قول الله ـ عزّ وجلّ ـ الذي نزل به جبرائيل على محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: (ذلك بأنّهم قالوا للذين كرهوا ما نزّل الله في عليّ سنطيعكم في بعض الأمر)..." إلى أن قال: " وكان معهم أبو عبيدة، وكان كاتبهم، فأنزل الله: ﴿ أَمْ أَبْرَمُوا أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ ﴿٧٩﴾ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [الزخرف: ٧٩، ٨٠]"[2].

في هذه الرواية لمز للشيخين وأتباعهما وهم سائر الأصحاب ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ وسياق الآية إنّما هو في المنافقين المندسّين في المجتمع المسلم، وبيان

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ١/ ٤٦٠، (باختصار يسير).

(٢) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ص ٣١٧، الرواية رقم: ٤٣.

علاقتهم باليهود الذي كرهوا ما نزّل الله على محمّد[1]، وهؤلاء جعلوها في أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وهل كره الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ ما نزّل الله على محمّد، أم إنّهم جاهدوا لإعلائه ونصره، وبذلوا المهج والأرواح من أجله!، فيا لله العجب كيف يجرؤ هؤلاء على هذا الافتراء العظيم. أمّا ذِكر أبي عبيدة ـ رضي الله عنه ـ على وجه الخصوص فسيأتي الحديث عنه في المطلب الثاني إن شاء الله تعالى.

ـ وعن أبي عبد الله في قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[الحجّ: ٢٥]، قال: "نزلت فيهم حيث دخلوا الكعبة، فتعاهدوا، وتعاقدوا على كفرهم وجحودهم بما نزل في أمير المؤمنين، فألحدوا في البيت بظلمهم الرسول ووليّه، فبعداً للقوم الظالمين"[2].

قولهم: (نزلت فيهم) هكذا جاء مبهماً، والمراد أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كما تدلّ على ذلك الروايات الأخرى الكثيرة، وهذه الآية نزلت في حياة النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كما هو معلوم، وهم يزعمون أنّ الأصحاب إنّما كفروا وارتدّوا وجحدوا بعد موت النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فكيف يستقيم ما ذكروه فيهم!.

ـ وعن أبي عبد الله في قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: (فستعلمون يا معشر المكذّبين حيث أنبأتكم رسالة ربّي في ولاية عليّ والأئمّة من بعده من هو في ضلال مبين)؟ "كذا أنزلت"(!)[3].

صواب الآية دون زيادتهم: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٩﴾﴾[الملك: ٢٩]، فهذه الزيادة الطويلة المفتراة ليست في مصاحف المسلمين، وهي زيادة منكرة لفظاً ومعنى، ينزّه عنها كلام الباري ـ عزّ وجلّ ـ، وقد تضمّنت وصف الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ بالتكذيب والضلال حيث زعمت الإماميّة أنّهم كذّبوا بولاية عليّ والأئمّة من بعده، وغصبوهم الخلافة بعد رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وهذه أكبر الشبه التي يحومون حولها كثيراً، ويتأولون كتاب الله ويحرّفونه قسراً لإثباتها، والعجيب أنّ كتاب الله الذي بين أيدينا، ويقرؤوه المسلمون منذ زمن النبوّة ويحفظونه في صدورهم، ليس فيه

---

(١) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٥ / ٥٦.

(٢) أصول الكافي: ص ٣١٨، الرواية رقم: ٤٤.

(٣) المصدر السابق: ص ٣١٨، الرواية رقم: ٤٥.

ذكر صريح لهذه الولاية المزعومة ولو في آية واحدة!، وليس أمام هذه الطائفة الإماميّة سوى خيارين كما سبق: إمّا أن يقرّوا بهذا القرآن الذي بأيدينا فتبطل ولايتهم المزعومة، وإمّا أن يعتقدوا نقصه وتحريفه، وهذا ما لا يجرؤون على التصريح به وإعلانه عملاً بالتقيّة.

وأعجب ممّا سبق ما رووه عن أبي جعفر قال: " نزل جبرائيل ـ عليه السلام ـ بهذه الآية على محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ هكذا: (فبدّل الذين ظلموا آل محمّد حقّهم قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا آل محمّد حقّهم رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون) "[1].

هذه الآية هي الآية التاسعة والخمسون من سورة البقرة، دون الزيادتين المعلّمتين اللتين في غاية النكارة والغرابة، وسياق هذه الآية وما قبلها وما بعدها واضح كلّ الوضوح في أنّها تتحدّث عن بني إسرائيل، وتبديلهم القول الذي أُمروا به عناداً وتعنّتاً، فإنّهم أُمروا أن يدخلوا الباب سجّداً، ويقولوا (حطّة)، فبدّلوا قولاً غير الذي قيل لهم، ودخلوا الباب يزحفون على أستاههم، وقالوا: (حبّة في شعرة)[2]. فالآيات تتحدّث عن شيء مضى وانقضى في زمن موسى ـ عليه السلام ـ فما علاقة آل محمّد بذلك!! أمّا الذين ظلموا آل محمّد ـ كما يزعمون في روايات أخرى كثيرة ـ فهم أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وعلى رأسهم الشيخان أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ففي هذه الزيادة المنكرة المفتراة لمز لهم ينزّهون عنه. وإنّ ممّا يدلّ كذب هؤلاء المفترين: أنّ الله قد أخبر في آخر الآية بأنّه سبحانه قد أنزل على الذين ظلموا رجزاً من السماء، ولم ينزل على الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ شيء من ذلك، بل إنّ الله قد هدى بهم العباد، وفتح بهم البلاد ولله الحمد والمنّة، لا ينكر ذلك إلا حاسد جاحد، كلّ هذا يدلّ على أنّ ما زادوه على كتاب الله محض كذب وافتراء، بل إنّهم هم الأخلق بالوصف الذي ورد في هذه الآية، وهو تبديل القول، فإنّهم قد شابهوا بني إسرائيل في ذلك، فبدّلوا كلام الله وغيّروه وزادوا فيه ما ليس منه كما فعلوا في هذه الآية وغيرها، فليُتأمّل ذلك.

---

(١) السابق: ص٣٢٠، الرواية رقم: ٥٨.

(٢) هذه القصّة أخرجها البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: ص ٦٩٩، برقم: ٣٤٠٣، ومسلم في كتاب التفسير: ص ٧٦١، برقم: ٣٠١٥.

ـ وعن أبي جعفر ـ ضمن حديث طويل جداً ـ أنّه قال في تفسير هذه الآية ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البقرة: ١٧]، قال: "يعني: قُبِض محمد صلّى الله عليه وسلّم وظهرت الظلمة، فلم يبصروا فضل أهل بيته، وهو قوله عز وجل: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا۟ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٩٨﴾﴾ [الأعراف: ١٩٨]"[1].

وهذا التفسير المنسوب إلى أبي جعفر ـ رضي الله عنه ـ في غاية الغرابة، ولا يصدر من آل بيت رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم، حيث فسّر آية مدنية نزلت في المنافقين بآية مكية نزلت في المشركين، وجعل الآيتين في أصحاب محمد ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، فإنّ من المعلوم أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لمّا قُبض كانت الجزيرة العربية كلّها قد دانت له، فلم يبق إلا أصحاب محمد! وقولهم: "فلم يبصروا فضل أهل بيته" بناء على عقيدتهم في أنّ أصحاب رسول الله من سادات المهاجرين والأنصار قد غصبوا الخلافة من آل البيت وظلموهم كما سبق بيانه.

ـ وعن أبي جعفر أيضاً في قوله ـ عز وجل ـ: ﴿ظهر الفساد في البرّ والبحر بما كسبت أيدي الناس..﴾ قال: " ذاك والله حين قالت الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير "[2]. وهذا الذي نسبوه إلى أبي جعفر ـ رضي الله عنه ـ يريدون به: اجتماع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في سقيفة بني ساعدة بعد موت النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وما حصل بينهم من الاختلاف باديء الأمر، ثمّ ما لبثوا أن اتّفقوا على مبايعة أبي بكر الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ، وما تلا ذلك من الخلافة الراشدة وسقوط أعظم قوتين آنذاك ـ وهما فارس والروم ـ في زمن الفاروق عمر ـ رضي الله عنه ـ، وهو ما أغاظ الأعداء من الفرس والروم وغيرهم، وزرع في نفوسهم الغلّ والحقد على الإسلام وأهله، وعلى الفاروق ـ رضي الله عنه ـ على وجه الخصوص.. وهذه الرواية المنسوبة زوراً إلى أبي جعفر ـ رضي الله عنه ـ تجعل من هذه الفترة الذهبية من تاريخ الإسلام وقتاً لظهور الفساد في البرّ والبحر، ولعمر الله ما ظهر بهذه الخلافة الراشدة إلا المزيد من الهدى والنور، ودخول الناس في دين الله أفواجاً،

---

(١) روضة الكافي، كتاب الروضة: ص ٢١٦٣، الرواية رقم: ٥٧٤.

(٢) المصدر السابق، كتاب الروضة: ص ١٩٦٩، الرواية رقم: ١٩.

حتى وصل هذا النور في زمن الخليفة عثمان ـ رضي الله عنه ـ إلى أرمينيا وأذربيجان في أقصى العالم شرقاً كما سبق، فعن أيّ فساد يتحدّثون؟!

والآية مكيّة باتّفاق[1]، وفيها تعريض بالمشركين المكذبين بالبعث وببعثة النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فما علاقتها بأصحاب محمّد ـ رضي الله عنهم أجمعين ....!!.

ـ وعن أبي جعفر في قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسناً ﴾، قال: " من تولّى الأوصياء من آل محمّد، واتّبع آثارهم، فذاك يزيده ولاية من مضى من النبيين والمؤمنين الأولين حتى تصل ولايتهم إلى آدم ـ عليه السلام ـ وهو قول الله عز وجل: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ﴾[النمل: ٨٩]: يدخله الجنّة، وهو قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ﴾[سبأ: ٤٧] يقول: أجر المودّة الذي لم أسألكم غيره فهو لكم تهتدون به، وتنجون من عذاب الله يوم القيامة. وقال لأعداء الله أولياء الشيطان أهل التكذيب والإنكار: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾[ص: ٨٦] يقول: متكلّفاً أن أسألكم ما لستم بأهله. فقال المنافقون عند ذلك بعضهم لبعض: أما يكفي محمداً أن يكون قهرنا عشرين سنة، حتى يريد أن يحمل أهل بيته على رقابنا! فقالوا: ما أنزل الله هذا، وما هو إلا شيء يتقوّله يريد أن يرفع أهل بيته على رقابنا، ولئن قُتل محمد أو مات لننزعنّها من أهل بيته ثم لا نعيدها فيهم أبداً. وأراد الله أن يُعلم نبيّه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ الذي أخفوه في صدورهم وأسرّوا به، فقال في كتابه ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾[الشورى: ٢٤] يقول: لو شئت حبست عنك الوحي فلم تكلّم بفضل أهل بيتك ولا بمودتهم، وقد قال الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ ويمحُ الله الباطل ويحقّ الحقّ بكلماته ﴾ يقول: الحقّ لأهل بيتك: الولاية. ﴿ إنّه عليم بذات الصدور ﴾ يقول: بما ألقوه في صدورهم من العداوة لأهل بيتك، والظلم بعدك. وهو قول الله عز وجل: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾[الأنبياء: ٣] وفي قوله عز وجل: ﴿والنجم إذا هوى﴾ قال: أقسم بقبض محمد إذا قُبض. ﴿ ما ضلّ صاحبكم ﴾ بتفضيله أهل بيته. ﴿وما غوى. وما ينطق عن الهوى﴾ يقول: ما يتكلّم بفضل أهل بيته بهواه. وهو قول الله عز وجل: ﴿إن هو إلا وحي يوحى﴾. وقال الله ـ

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٥.

ـ عزّ وجلّ ـ لمحمد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ﴿ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾[الأنعام: ٥٨] قال: لو أنّي أمرت أن أعلمكم الذي أخفيتم في صدوركم من استعجالكم بموتي لتظلموا أهل بيتي من بعدي، فكان مثلكم كما قال الله ـ عزّ وجلّ ـ....." إلى آخر ما ذكروا، وهو طويل جداً!!![1].

إنّ ما جاء في هذه الرواية الطويلة لهو من أعجب ما وقفت عليه في هذا الكتاب من تفسيرهم للقرآن، وهو أقرب إلى التلاعب بآيات القرآن منه إلى التفسير! حيث حرصوا على حشد أكبر قدر من آيات القرآن، مع ليّ أعناقها ليّاً منكراً لتوافق مذهبهم، مع خلط مكيّ القرآن بمدنيّه بطريقة تنم عن جهل فاضح، أو خبث واضح، من أجل تقرير بعض عقائدهم التي سبقت الإشارة إليها كثيراً في هذا البحث، ومن ذلك: اتهام الصحابة الكرام بالنفاق والظلم والتكذيب، وتسلّطهم على آل بيت النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ إلى غير ذلك من المفتريات، ومن ذلك قولهم في هذه الرواية تعريضاً بأصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم: " ولئن قُتل محمد أو مات لننزعنّها من أهل بيته ثم لا نعيدها فيهم أبداً " ثم راحوا ينزلون فيهم الآيات التي نزلت في المشركين، ولعمر الله إنّه افتراء واضح، وعبث لا يروج إلا على من لا عقل له من الأعاجم وغيرهم. والله المستعان.

هذه بعض النماذج لمروياتهم في التفسير، والتي تبيّن موقفهم من الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ على وجه العموم[2].

المطلب الثاني: الطعن الخاصّ في بعض الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ من خلال مرويات التفسير في الكافي:

لم تكتفِ الإماميّة بالطعن في الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ على وجه العموم، حتى خصّوا بعضهم بالطعن واللمز والانتقاص والتكفير، ومن خلال تتبّع مروياتهم في التفسير بلغ عدد الأصحاب الذين خصّوهم بالطعن والأذى: عشرة، وهم أبو بكر وعمر وعثمان وأبو عبيدة وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، وسالم مولى أبي حذيفة، إضافة إلى عائشة وحفصة ـ رضي الله عن الجميع ـ. وقد تنوعت

(١) روضة الكافي، كتاب الروضة: ص ٢١٦٢ الرواية رقم: ٥٧٤.

(٢) ذكر الشيخ إحسان إلهي ظهير في كتابه الشيعة والسنة روايات عديدة في غير الكافي في الطعن في الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ.

أساليبهم وعباراتهم في ذكر هؤلاء الأصحاب، فتارة يكنّون عنهم بألفاظ مبهمة، وتارة يذكرونهم بالاسم الصريح، وتارة يحرّفون الآيات أو يبدّلون بعض ألفاظها للوصول إلى أغراضهم في الطعن واللمز، وفيما يلي عرض للأصحاب المذكورين، مع ذكر بعض الروايات الواردة في فيهم وما تضمّنته من ألفاظ وأساليب:

أولاً: الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ فقد أخرج الكليني عن أبي جعفر قال: ﴿ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل هل يستويان مثلاً..﴾ قال: " أمّا الذي فيه شركاء متشاكسون: فلان الأوّل، يجمع المتفرّقون ولايته، وهم في ذلك يلعن بعضهم بعضاً، ويبرأ بعضهم من بعض. فأمّا رجل سلم رجل فإنّه الأوّل حقّاً وشيعته..."[1].

ففي هذه الرواية المزعومة لمز واضح لصدّيق هذه الأمّة أبي بكر، وسائر الصحابة الأجلاء ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ إذ هو الأوّل بعد رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وقولهم في هذه الرواية: " يجمع المتفرّقون ولايته " إشارة إلى ما حصل في سقيفة بني ساعدة كما سبق من تنازع لم يدم طويلاً، حتى أجمعوا أمرهم على مبايعة الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ بخلاف ولاية عليّ ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ وهو المشار إليه في هذه الرواية بأنّه الأوّل حقاً(!) ـ فقد حصل فيها من التنازع والقتال ما لم يحدث في خلافة من قبله، حتى انتهى الأمر إلى مقتله ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ ثمّ إنّ الآية مكيّة باتفاق، ومعناها في غاية الوضوح لمن له أدنى أثارة من علم، فهو مثل ضربه الله للمشرك والموحّد، فالمشرك الذي يعبد آلهة عدّة، ويتلقّى الأوامر من جهات عدّة، لا يستقرّ له قرار، ولا يهدأ له بال، فهذا يأمره بأمر، وذاك يأمره بضدّه، وثالث يأمره بأمر آخر في الوقت ذاته.. هل يستوي هو والموحّد الذي لا يعبد إلا إلهاً واحداً ولا يتلقّى إلا من مصدر واحد؟.

وربّما كنّوا عن الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ بأبي فلان، فقد أخرج الكليني عن أبي جعفر أنّ رجلاً سأله عن تفسير قوله تعالى ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، قال: " في أبي فلان وأصحابه، واحدة مقدّمة، وواحدة مؤخّرة:

(١) المصدر السابق: ص ٢٠٧١، الرواية رقم: ٢٨٣.

لكيلا تأسوا على ما فاتكم ممّا خُصّ به عليّ، ولا تفرحوا بما آتاكم من الفتنة التي عرضت لكم بعد رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ "[1].

وأبو فلان هنا هو أبو بكر الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ كما بيّن ذلك المجلسيّ في بحار الأنوار عند شرحه لهذه الرواية[2].

وهكذا يصنعون الروايات الباطلة في ذم الأصحاب، وعلى رأسهم سادات المهاجرين والأنصار، واختلاق العداوات بينهم لتشويه سِيَرهم، وزرع الكراهية في نفوس الأجيال لهم، وتفريق الأمّة الواحدة التي أكرمها الله بهذا الدين، وهذا النبيّ الصادق الأمين.

ثانياً: الفاروق عمر ـ رضي الله عنه ـ وهم في الغالب يضيفونه إلى أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ تارة بقولهم: (فلان وفلان)، وتارة بالإشارة إليهما بالضمير، مثل قولهم: (لهما) أو (فيهما) ونحو ذلك، وتارة بتلقيبهما بالشيخين، وتارة بقولهم: (الأوّل وصاحبه) أو (الأوّل والثاني)، وتارة بالنسبة كالتيميّ والعدويّ، أو رجلان من قريش)، وتارة بقولهم (الأعرابيان)، وهم يتحاشون دائماً في روايتهم ذكرهما على وجه الخصوص بالاسم الصريح[3]، مع الجرأة على ذكر غيرهما، ولعلّهم يفعلون ذلك خشية إثارة من يسمّونهم بـ (العامّة) وهم أهل السنّة المقرّين بخلافتهما ـ رضي الله عنهما ـ وهو ما يسمّونه بالتقيّة، وفيما يلي بعض رواياتهم في ذلك:

فأمّا التكنية عنهما بفلان وفلان، فقد أخرج الكليني عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله: إنّي أخالط الناس، فيكثر عجبي من أقوام لا يتولّونكم ويتولّون فلاناً وفلاناً، لهم أمانة وصدق ووفاء. وأقوام يتولّونكم ليس لهم تلك الأمانة ولا الوفاء والصدق! قال: فاستوى أبو عبد الله جالساً فأقبل عليّ كالغضبان، ثمّ قال: " لا دين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله ". قلت: لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء ؟!. قال: " نعم، لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء

---

(١) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب في شان ﴿ إنّا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ وتفسيرها: ١/ ١٧٧.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥/ ٨٥. بل إنّ المجلسي ذكر هذه الرواية بالنصّ على أبي بكر بدل أبي فلان: ٢٤/ ٢٢٣.

(٣) قد ورد ذكرهما بالاسم الصريح في إحدى الروايات مع أبي عبيدة، وسيأتي ذكر هذه الرواية عند الحديث عن أبي عبيدة رضي الله عنه.

"، ثمّ قال: " ألا تسمع لقول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ الله وليّ الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور ﴾ يعني من ظلمات الظلمات إلى نور التوبة والمغفرة لولايتهم كلّ إمام عادل من الله، وقال: ﴿ والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات ﴾ إنّما عنى بهذا أنّهم كانوا على نور الإسلام، فلمّا أن تولّوا كلّ إمام جائر ليس من الله ـ عزّ وجلّ ـ خرجوا بولايتهم إيّاه من نور الإسلام إلى ظلمات الكفر، فأوجب الله لهم النار مع الكفّار، فـ ﴿ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥٧]"[١].

وأخرج الكلينيّ عن أبي عبد الله في قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢] قال: " بما جاء به محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من الولاية، ولم يخلطوها بولاية فلان وفلان، فهو الملبَّس بالظلم "[٢].

وأمّا الإشارة إليهما بالضمير المبهم، فقد أخرج الكلينيّ عن أبي عبد الله في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [فصّلت: ٢٩]، قال: " هما "، ثمّ قال: " وكان فلان شيطاناً "[٣].

وأمّا وصفهما بالأوّل والثاني، أو الأوّل وصاحبه، فقد أخرج الكلينيّ عن أبي عبد الله أنّه قال في قول الله تعالى: ﴿ الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة ﴾: فاطمة، ﴿فيها مصباح ﴾: الحسن، ﴿ المصباح في زجاجة ﴾: الحسين، ﴿ الزجاجة كأنّها كوكب دريّ ﴾: فاطمة كوكب دريّ بين نساء أهل الدنيا، ﴿ يوقد من شجرة مباركة ﴾: إبراهيم ـ عليه السلام ـ ﴿ زيتونة لا شرقيّة ولا غربيّة ﴾: لا يهوديّة ولا نصرانيّة، ﴿يكاد زيتها يضيء ﴾: (يكاد العلم ينفجر منها)[٤]، ﴿ ولو تمسسه نار نور على نور ﴾: إمام منها بعد إمام، ﴿يهدي الله لنوره من يشاء ﴾: يهدي الله للأئمّة من يشاء، ﴿ويضرب الله الأمثال للناس ﴾. قلت: ﴿أو كظلمات ﴾؟ قال: " الأوّل وصاحبه، ﴿يغشاه موج ﴾: الثالث، ﴿من فوقه موج ﴾: ظلمات

---

(١) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام: ص ٢٨١، ٢٨٢، الرواية رقم: ٣. وفلان وفلان يريدون بهما أبا بكر وعمر. رضي الله عنهما. ينظر: الصافي شرح الكافي نقلاً عن الشيعة والسنّة لإحسان إلهي ظهير: ص ٤٢.

(٢) المصدر السابق، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ص ٣١١، الرواية رقم: ٣.

(٣) روضة الكافي، كتاب الروضة: ص ٢١٣٧، الرواية رقم: ٥٢٣.

(٤) هذه العبارة سقطت من المطبوعة، وهي في النسخة الإلكترونيّة.

الثاني، ﴿ بعضها فوق بعض ﴾: معاوية (لعنه الله)[1] وفتن بني أميّة، ﴿ إذا أخرج يده ﴾: المؤمن في ظلمة فتنتهم، ﴿ لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً ﴾ إماماً من ولد فاطمة، ﴿ فما له من نور ﴾: إمام يوم القيامة"[2].

وأمّا النسبة فقد أخرج الكلينيّ عن أبي عبد الله قال: " كان عليّ ـ رضي الله عنه ـ كثيراً ما يقول: ما اجتمع التيميّ والعدويّ عند رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وهو يقرأ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾[القدر: ١] بتخشّع وبكاء فيقولان: ما أشدّ رقّتك لهذه السورة ! فيقول رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: لما رأت عيني ووعى قلبي، ولما يرى قلب هذا من بعدي. فيقولان: وما الذي رأيت، وما الذي يرى؟، قال: فيكتب لهما في التراب[3] ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ ﴾[القدر: ٤]. قال: ثمّ يقول: هل بقي شيء بعد قوله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿ كلّ أمر ﴾؟، فيقولان: لا، فيقول: هل تعلمان من المنزل إليه بذلك ؟، فيقولان: أنت يا رسول الله؟، فيقول: نعم. فيقول: هل تكون ليلة القدر من بعدي؟، فيقولان: نعم. قال: فيقول: فهل يَنزِل ذلك الأمر فيها؟، فيقولان: نعم. قال: فيقول: إلى من ؟، فيقولان: لا ندري. فيأخذ برأسي ويقول: إن لم تدريا فادريا، هو ذا من بعدي. قال: فإن كانا ليعرفان تلك الليلة بعد رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من شدّة ما يداخلهما من الرعب "[4].

وأخرج الكلينيّ عن عمّار بن سويد قال: سمعت أبا عبد الله يقول في هذه الآية: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ ﴾[هود: ١٢]، فقال: إنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لما نزل قديد[5] قال لعليّ " يا عليّ، إنّي سألت ربّي أن يوالي بيني وبينك ففعل، وسألت ربّي أن يواخي بيني وبينك ففعل، وسألت ربّي أن يجعلك وصيّي ففعل "، فقال رجلان من قريش: والله لصاع

(١) أسقطت من المطبوعة، وهي في الإلكترونية.
(٢) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة نور الله عز وجل: ص١٤٠، الرواية رقم: ٥.
(٣) من المعلوم أنّ النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أمّيّ لا يكتب، وفي هذا دليل على بطلان هذه الرواية.
(٤) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب في شأن ﴿ إنّا أنزلناه في ليلة القدر ﴾: ص ١٧٩، الرواية رقم: ٥.
(٥) قُديد (بضمّ أوّله على لفظ التصغير): اسم موضع قرب مكّة، سميت قديداً لتقدّد السيول بها. ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكريّ: ٣ / ١٠٥٤، ومعجم البلدان للحموي: ٤ / ٣١٣.

من تمر في شنّ بالٍ أحبّ إلينا ممّا سأل محمّد ربّه، فهلا سأل ربّه ملكاً يعضده على عدوّه، أو كنزاً يستغني به عن فاقته، والله ما دعاه إلى حقّ ولا باطل إلا أجابه إليه. فأنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿فلعلّك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك﴾ إلى آخر الآية"[1].

وأمّا وصفهما بـ (الأعرابيان)، فقد أخرج الكلينيّ عن أبي بصير قال: بينا رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ذات يوم جالساً، إذ أقبل أمير المؤمنين فقال له رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: " إنّ فيك شبهاً من عيسى ابن مريم، ولولا أن تقول فيك طوائف من أمّتي ما قالت النصارى في عيسى ابن مريم، لقلت فيك قولاً لا تمرّ بملأ من الناس إلا أخذوا التراب من تحت قدميك، يلتمسون بذلك البركة ". قال: فغضب الأعرابيان، والمغيرة بن شعبة، وعدّة من قريش معهم، فقالوا: ما رضي أن يضرب لابن عمّه مثلاً إلا عيسى ابن مريم، فأنزل الله على نبيّه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فقال: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾ الآيات [الزخرف: ٥٧ – ٦٠]..."[2].

وقد جاء في غير مرويات التفسير وصفهما بالصنمين، فقد أخرج الكليني عن فروة عن أبي جعفر قال: ذاكرته شيئاً من أمرهما فقال: " ضربوكم على دم عثمان ثمانين سنة وهم يعلمون أنّه كان ظالماً، فكيف يا فروة إذا ذكرتم صنميهم (!)"[3].

ولم يكتفوا بهذه الألفاظ والأوصاف، بل صرّحوا بلعنهما، فقد أخرج الكليني عن حنان عن أبيه قال: قلت لأبي جعفر: ما كان ولد يعقوب أنبياء؟ قال: " لا، ولكنّهم كانوا أسباط أولاد الأنبياء، ولم يكن يفارقوا الدنيا إلا سعداء: تابوا، وتذكّروا ما صنعوا. وإنّ الشيخين فارقا الدنيا، ولم يتوبا،ولم يتذكرا ما صنعا بأمير المؤمنين، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين "[4].

وأخرج الكليني أيضاً عن حنان عن أبيه قال: سألت أبا جعفر عنهما، فقال: " يا أبا الفضل، ما تسألني عنهما، فو الله ما مات منا ميّت قطّ إلا ساخطاً عليهما، وما منّا اليوم إلا

---

(١) روضة الكافي، كتاب الروضة: ص ٢١٦٢، الرواية رقم: ٥٧٢.
(٢) المصدر السابق: ص ١٩٦٨، الرواية رقم: ٧.
(٣) السابق: ص ٢٠٥٣، الرواية رقم: ٢١٥.
(٤) السابق: ص ٢٠٨٤، الرواية رقم: ٣٤٣.

ساخطاً عليهما يوصي بذلك الكبير منّا الصغير. إنّهما ظلمانا حقّنا، ومنعانا فيئنا، وكانا أوّل من ركب أعناقنا، وبثقا علينا بثقة في الإسلام لا تسكر أبداً حتى يقوم قائمنا، أو يتكلّم متكلّمنا". ثمّ قال: "أما والله لو قد قام قائمنا، وتكلّم متكلّمنا لأبدى من أمورهما ما كان يُكتم، ولكتم من أمورهما ما كان يُظهر، والله ما أسّست من بليّة ولا قضيّة تجري علينا أهل البيت إلا هما أسّسا أوّلها، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين(!)"[1].

وأقول: ألا لعنة الله على الكاذبين المفترين إلى يوم الدين.

ثالثاً: عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ وهم في الغالب يضيفونه إلى صاحبيه أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ تارة باسمه الصريح، وتارة يكنون عنه كصاحبيه، فيقولون: فلان وفلان وفلان، أو الأوّل والثاني والثالث، أو التيميّ والعدويّ والأمويّ، وتارة يصفونهم بأئمّة الكفر والضلال، ونحو ذلك، وفيما يلي بعض رواياتهم:

عن فيض بن المختار قال: أبا عبد الله، كيف تقرأ: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾ [التوبة:١١٨]؟ قال: "لو كان (خُلّفوا) لكانوا في حال طاعة، ولكنّهم خالفوا: عثمان وصاحباه. أما والله ما سمعوا صوت حافر، ولا قعقعة حجر، إلا قالوا: أوتينا. فسلّط الله عليهم الخوف حتى أصبحوا"[2].

وهذا التفسير الذي نسبوه إلى أبي عبد الله ـ رضي الله عنه ـ في غاية الغرابة، من جهة إقحام عثمان وصاحبيه ـ رضي الله عنهم ـ في هذه الآية، وهي باتّفاق أهل السنّة إنّما نزلت في الثلاثة الذين تخلّفوا عن غزوة تبوك وهم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع ـ رضي الله عنهم ـ وكلّهم من الأنصار.

وقد صرّح على أكبر ـ وهو من علماء الإمامية ـ في تعليقه على هذه الرواية أنّ المراد بصاحبيه: أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فقال ما نصّه: "يدلّ هذا الخبر على أنّ أبا بكر وعمر وعثمان كان قد وقع منهم أيضاً تخلّف عند خروج النبيّ ـ صلى الله عليه وآله ـ إلى تبوك، فسلّط الله عليهم الخوف في تلك الليلة حتى إذا ضاقت عليهم الأرض برحبها

(١) السابق: ص ٢٠٨٣، الرواية رقم: ٣٤٠.
(٢) السابق: ص ٢١٦١، الرواية رقم: ٥٦٨.

وسعتها، وضاقت عليهم أنفسهم لكثرة خوفهم وحزنهم، حتى أصبحوا ولحقوا بالنبي ـ صلّى الله عليه وآله ـ واعتذروا إليه". وما ذكره هذا المعلّق من جملة مفتريات الإمامية على سادات الصحابة ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ.

وأمّا القراءة المذكورة (خالفوا) فقد ذكرها بعض مفسّري أهل السنّة، وهي قراءة أبي عبد الله جعفر الصادق وبعض أئمّة أهل البيت ـ رضي الله عنهم ـ[1]. والقراءة المشهورة عند أهل السنّة كما في المصحف (خُلّفوا) أي خلّفوا عن التوبة كما فسّر ذلك أحد الثلاثة الذين تخلّفوا وهو كعب بن مالك، ففي حديثه الطويل في الصحيحين قال في آخره: " وليس تخليفه إيانا وإرجاؤه أمرنا الذي ذكر ممّا خلّفنا، بتخليفنا عن الغزو، وإنّما هو عمّن حلف له واعتذر إليه، فقبل منه". وإن كان فعلهم يعدّ مخالفة لأمر النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. فلا تعارض بين القراءتين. لكنّ المنكر في هذه الرواية ـ رواية الكافي ـ إقحام عثمان وصاحبيه أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهم ـ، ووصفهم بالجبن والخوف !!.

وعن أبي عبد الله في قوله تعالى ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ ٢٤﴾ [الحجّ: ٢٤]، قال: " ذاك حمزة وجعفر وعبيدة وسلمان وأبو ذرّ والمقداد بن الأسود وعمّار، هدوا إلى أمير المؤمنين، وقوله: ﴿حبّب إليكم الإيمان وزيّنه في قلوبكم﴾: يعني أمير المؤمنين، ﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]: الأوّل والثاني والثالث "[2]. وهذا من أعجب ما وقفت عليه من تفاسيرهم، وأقبحه.

وعن عليّ بن جعفر قال: سمعت أبا الحسن يقول: " لمّا رأى رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ تيماً وعدياً وبني أميّة يركبون منبره أفظعه، فأنزل الله تبارك وتعالى قرآناً يتأسّى به: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ ١١٦﴾ [طه: ١١٦]، ثمّ أوحى الله إليه: يا محمّد، إنّي أمرت فلم أُطع، فلا تجزع أنت إذا أمرت فلم تُطع في وصيّك "[3].

---

(١) ينظر: روح المعاني للألوسي: ١١/ ٤١. وممّن قرأ بها: أبو رزين وأبو مجلز والشعبي وابن يعمر. ينظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي: ص ٦١٠.

(٢) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ص ٣٢٢، الرواية رقم: ٧١.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٢٢، الرواية رقم: ٧٣.

قلت: حاشا أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أن يعصوا نبيّهم، لا سيّما سادات المهاجرين والأنصار، ولا سيّما خيرهم وأفضلهم: أبو بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم أجمعين.

وعن أبي جعفر أنّه قال: لمّا نزلت هذه الآية ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾ [الإسراء: ٧١] قال المسلمون: يا رسول الله، ألستَ إمام الناس كلّهم أجمعين؟ قال: فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ((أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمّة على الناس من الله من أهل بيتي، يقومون في الناس فيُكَذَّبون، ويظلمهم أئمّة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم واتّبعهم وصدّقهم فهو منّي ومعي وسيلقاني، ألا ومن ظلمهم وكذَّبهم فليس منّي ولا معي، وأنا بريء منه))[1].

قلت: أمارات الكذب والافتراء بادية على هذا الحديث، إذ هو معارض لما جاء في القرآن من الثناء على الأصحاب، والترضّي عنهم في آيات تتلى إلى يوم القيامة، ثمّ كيف يصف النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أحبّ أصحابه إليه وأقربهم منه بأنّهم أئمّة الكفر والضلال، فهذا يتضمّن طعناً فيه عليه الصلاة والسلام وانتقاصاً لمقامه الرفيع، ولكنّ هؤلاء القوم لا يفقهون.

رابعاً: أبو عبيدة عامر بن الجرّاح ـ رضي الله عنه ـ وهم يذكرونه باسمه الصريح لتعذّر تكنيته، إذ لا سبيل إلى معرفته إلا بذلك ـ وكذلك بقيّة الصحابة الذين صرّحوا بذكر أسمائهم ـ وكثيراً ما يقرنون ذكره بذكر أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ وفيما يلي بعض الروايات في ذلك:

أخرج الكلينيّ عن سليمان الجعفري قال: سمعت أبا الحسن يقول في قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾[النساء: ١٠٨]، قال: " يعني فلاناً وفلاناً وأبا عبيدة بن الجرّاح "[2].

. وقد صرّح بعض مفسّريهم بأنّ المراد بقوله: "فلاناً وفلاناً" أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ[3]. ويكاد يجمع المفسرون من أهل السنّة على أنّ هذه الآية نزلت في بني

---

(١) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة في كتاب الله إمامان..: ص ١٥٦، الرواية رقم: ١.
(٢) روضة الكافي، كتاب الروضة: ص ٢١٣٧، الرواية رقم: ٥٢٥.
(٣) ينظر: تفسير العيّاشي: ٣٠١/١، والبرهان: ٤١٤/١.

أبيرق لما سرق أحدهم ـ وكان متّهماً بالنفاق ـ درعاً وطعاماً ثم رمى بذلك بريئاً ـ قيل يهودياً وقيل غيره ـ[1] وقد وصفه الله في هذه الآيات بالخوّان الأثيم. وأبو عبيدة ـ رضي الله عنه ـ هو أمين هذه الآمّة كما جاء في الصحيحين من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: ((إنّ لكلّ أمّة أميناً، وإنّ أميننا أيتها الأمّة: أبو عبيدة ابن الجراح))[2]. فكيف تُجعل هذه الآية فيه، ويوصف بالخيانة، هو وخيرا هذه الأمّة بعد نبيّها أبو بكر وعمر ـ رضي الله عنهما..!!.

ومثل ذلك ما أخرجه الكليني عن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ﴾[محمّد: ٢٦]، قال: " نزلت والله فيهما وفي أتباعهما، وهو قول الله ـ عزّ وجلّ ـ الذي نزل به جبرائيل على محمّد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: (ذلك بأنّهم قالوا للذين كرهوا من نزّل الله في عليّ سنطيعكم في بعض الأمر)..." إلى أن قال: " وكان معهم أبو عبيدة، وكان كاتبهم، فأنزل الله: ﴿ أَمْ أَبْرَمُوا أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ ۝٧٩ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾[الزخرف: ٧٩، ٨٠]"[3].

فجعلوا الأمين خائناً، محادّة لأهل السنّة، بل محادّة لله ورسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

خامساً: عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ ولم يرد ذكره في مروياتهم إلا مرّة واحدة مقروناً بجلّ من ذُكروا من الأصحاب كما سيأتي. وهو ـ رضي الله عنه ـ أحد العشرة المبشّرين بالجنّة، وأحد الستّة أصحاب الشورى الذين جعل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ الخلافة فيهم، وأخبر أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ توفي وهو عنهم راض[4]، ولمّا احتار الناس بعد مقتل عمر ـ رضي الله عنه ـ بين عثمان وعليّ أيّهما أحقّ بالخلافة، وفُوّض الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف ـ رضي الله عنه ـ من قِبَل أصحاب الشورى؛ اختار عثمان وقدّمه على عليّ ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ وذلك بعد الاجتهاد

---

(١) ينظر في ذلك: أسباب النزول للواحدي: ص ١٠٣، وذكر ذلك عامّة أهل التفسير.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم، باب مناقب أبي عبيدة: ص ٧٦٨، برقم: ٣٧٤٤، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة: ص ٦٢٢، برقم: ٢٤١٩.

(٣) أصول الكافي، كتاب الحجّة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية: ص ٣١٧، الرواية رقم: ٤٣.

(٤) ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة: ١/ ٧٠٩.

والسؤال والتحرّي، حتى ذُكر أنّه خلص إلى النساء المخدَّرات في حجابهنّ يسألهنّ، وحتى سأل الولدان في المكاتب[1]، ولعلّ هذا هو سبب نقمة الإمامية عليه، وتخصيصه مع الأصحاب المذكورين بالانتقاص والوقيعة.

سادساً: معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ وقد سبق ذكره مصحوباً باللعنة في إحدى الروايات، عند قوله تعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥][2]، ولم أر ذكره في غيرها. وعداوة الإماميّة له ـ رضي الله عنه ـ ظاهرة، لما جرى بينه وبين عليّ بعد مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ، وكلاهما مجتهد، ولكن الأمر بالنسبة للإمامية كما قيل: (ليس حباً لعليّ ولكن بغضاً لمعاوية).

سابعاً: المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ وهو من كُتّاب الوحي، وقد لحق بمعاوية ـ رضي الله عنه ـ بعد صفّين، وكان أميراً له على الكوفة حتى توفّاه الله[3]. قلت: ولعلّ هذا هو السرّ في ذكر الإمامية له في رواياتهم وانتقاصه، وقد ورد ذكره مقترناً بالشيخين كما سبق عند الحديث عنهما ـ رضي الله عنهما ـ كما ورد ذكره مقترناً بعامّة من ذُكر من الأصحاب كما سيأتي إن شاء الله.

ثامناً: سالم مولى أبي حذيفة ـ رضي الله عنه ـ وقد ورد ذكره مقترناً بأبي بكر وعمر وأبي عبيدة ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ فقد أخرج الكلينيّ عن حسّان الجمّال قال: حملت أبا عبد الله من المدينة إلى مكّة، فلمّا انتهينا إلى مسجد الغدير نظر إلى ميسرة المسجد فقال: "ذلك موضعُ قدم رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حيث قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه". ثمّ نظر إلى الجانب الآخر فقال: "ذلك موضع فسطاط أبي فلان وفلان وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي عبيدة الجرّاح [هكذا]، فلمّا أن رأوه رافعاً يديه قال بعضهم لبعض: انظروا إلى عينيه تدور كأنّهما عينا مجنون. فنزل جبريل بهذه الآية: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ ۝٥١ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ۝٥٢﴾ [القلم: ٥١، ٥٢]"[4]. بمثل هذه الأكاذيب ينتقصون خيرة الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ بل في هذه

---

(١) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٧ / ١٤٦.

(٢) ينظر: ص ٤٣٠.

(٣) ينظر الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البرّ: ٣ / ٣٧٠.

(٤) فروع الكافي، كتاب الحجّ، باب مسجد غدير خم: ص ٧٥٤، الرواية الثانية.

الرواية المختلقة رميهم بالكفر، إذ الآية صريحة في هذا المعنى، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقد ورد ذكر الأصحاب المذكورين جميعاً ـ عدا معاوية ـ في موضع آخر، فقد أخرج الكليني عن أبي عبد الله في قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ [المجادلة: ٧] قال: "نزلت هذه الآية في فلان وفلان، وأبي عبيدة الجرّاح [هكذا]، وعبد الرحمن بن عوف، وسالم مولى أبي حذيفة، والمغيرة بن شعبة، حيث كتبوا الكتاب بينهم، وتعاهدوا وتوافقوا: لئن مضى محمّد لا تكون الخلافة في بني هاشم ولا النبوّة أبداً، فأنزل الله ـ عزّ وجلّ ـ فيهم هذه الآية"[1].

وهذه الرواية لا تختلف في مثيلاتها السابقات في الاختلاق والكذب، فإنّ هؤلاء الأصحاب الذين ذكروهم أجلّ وأكبر من أن يتآمروا على رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأهل بيته الكرام، كيف وهم يعلمون أنّ الوحي ينزل، وأنّ ما يخفونه لا يخفى من لا تخفى عليه خافية.

تاسعاً: عائشة أمّ المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ أحبّ أزواج النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إليه، ولم يرد ذكرها في مروياتهم في التفسير ـ على سبيل الذم ـ إلا في موضع واحد، فقد أخرج الكلينيّ عن أبي جعفر من حديث طويل أنّه فسّر الخيانة في قوله تعالى ﴿فخانتاهما﴾[التحريم: ١٠] بالفاحشة[2]. والرواية وإن لم يصرَّح فيها باسم عائشة، إلا أنّ سياقها واضح في استهدافها هي وأمّ المؤمنين حفصة ـ رضي الله عنهما وعن أبيهما ـ ويؤكّد ذلك: أقوال أئمّتهم ومفسّريهم، ولهذا حكم عليهما أحد محقّقيهم ـ وهو المجلسيّ ـ بالنفاق والكفر، فقال: "أقول: لا يخفى على الناقد البصير، والفطن الخبير، ما في تلك الآيات من التعريض، بل التصريح بنفاق عائشة وحفصة، وكفرهما.."[3]. وقد رتّبوا على ذلك نفي أمومتهما للمؤمنين!!.

---

(١) روضة الكافي، كتاب الروضة: ص ٢٠٤٧، الرواية: ٢٠٢.
(٢) أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب الضلال: ص ٦٨٠، الرواية الثانية.
(٣) بحار الأنوار: ٢٢/ ٢٣٢.

وقد حكى بعض أهل العلم الإجماع على أنّ من قذف عائشة ـ رضي الله عنها ـ كفر بلا خلاف.

قال القاضي أبو يعلى ـ رحمه الله ـ: " ومن قذف عائشة ـ رضي الله عنها ـ كفر بلا خلاف "[1]. وسئل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن رجل شتم رجلاً من أصحاب النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، فقال: " ما أراه على الإسلام "[2]. بل نقل بعضهم الإجماع على قتله حداً في الدولة الإسلامية.

قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ: " ومن قذف عائشة أم المؤمنين قُتل إجماعاً، حكاه السهيليّ وغيره، ولنصّ القرآن على براءتها "[3].

هذا ولم تكتفِ الإمامية بهذه الفرية العظيمة حتّى رموها بفرية أخرى وهي القذف! فجعلوا البريء هو المدان، والمقذوف هو القاذف، حيث زعموا أنّ آيات الإفك التي في سورة النور إنّما نزلت في تبرئة مارية القبطية من رمي عائشة لها بالزنى! هكذا يقلبون الحقائق، فيا لله العجب أيّ دين هذا الذي يعتنقونه، ومن ذا وضعه لهم؟!

يقول المجلسي ـ عليه من الله ما يستحقّ ـ: " وأمّا قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ١١] فإنّ العامّة روت أنّها نزلت في عائشة وما رُميت به في غزوة بني المصطلق من خزاعة. وأمّا الخاصّة فإنّهم رووا أنّها نزلت في مارية القبطية وما رمتها به عائشة "[4].

والعامّة عند الإماميّة هم أهل السنّة، والخاصّة يعنون بهم أنفسهم. وتكاد تجمع تفاسير الإمامية أنّها نزلت في مارية القبطية، وتبرئتها ممّا رمتها به عائشة من الزنى!، ويروون في ذلك قصّة مختلقة هي أشبه بالأساطير وأفلام الكرتون، حيث ينسبون إلى أبي جعفر الباقر أنّه قال:" لمّا أهلك الله إبراهيم ابن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حزن عليه حزناً شديداً، فقالت عائشة: ما الذي يحزنك عليه، فما هو إلا ابن جريج

---

(١) ينظر: الصارم المسلول لابن تيمية: ١/ ٥٦٨، وكشّاف القناع للبهوتي: ٦/ ١٧٢. وانظر: الفصل في الملل: ٣/ ١٤٣.

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران: ص ٨٤.

(٣) الفصول في السيرة لابن كثير: ص ٣٣٣.

(٤) بحار الأنوار: ٢٢/ ١٥٤.

القبطي. فبعث رسول الله علياً، وأمره بقتله، فذهب عليّ إليه ومعه السيف، وكان جريج القبطيّ في حائط، فضرب عليّ باب البستان، فأقبل جريج ليفتح الباب، فلمّا رأى عليّاً عرف في وجهه الشرّ، فأدبر راجعاً ولم يفتح الباب، فوثب عليّ على الحائط، ونزل إلى البستان وأتبعه، وولّى جريج مدبراً، فلمّا خشي أن يرهقه صعد في نخل وصعد عليّ في إثره، فلمّا دنا منه رمى بنفسه من فوق النخلة، فبدت عورته، فإذا ليس له ما للرجال ولا ما للنساء! فانصرف عليّ إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فقال: يا رسول الله، إذا بعثتني في الأمر أكون فيه كالمسمار المحميّ في الوبر أم أثبت؟ قال: بل اثبت. فقال: والذي بعثك بالحقّ ما له ما للرجال ولا ما للنساء. فقال: الحمد لله الذي يصرف عنّا السوء أهل البيت"[1].

ففي هذه القصّة المختلقة إساءة واضحة إلى نبيّ الهدى والرحمة ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إذ كيف يأمر بقتل رجل بريء دون نثبّت وتحقّق، هذا مع نزول الوحي!. وهل كان في المدينة أصلاً رجل قبطيّ! ثمّ إنّ سياق الآيات في سورة النور يبطل ما ذكروه من وجوه كثيرة، فإنّ الذي جاءوا بالإفك عصبة وليس واحداً، وخبر الإفك قد ذاع وانتشر وتحدّث الناس فيه، وفي الجملة فإنّ مثل هذه الأكاذيب لا يقبلها عقل سليم، ولا يدعمها نقل صحيح، وإنّما هي تنفيس عن أحقاد في نفوس واضعيها تجاه نبيّ هذه الأمّة وأزواجه وصحابته الكرام.

هذا ما وقفت عليه فيما يتعلّق بموقف الإماميّة من الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ، من خلال مرويّات الكافي في التفسير، والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبيّنا محمّد.

* * *

(١) تفسير القمّي: ص ٤٥٣، نقلاً عن الشيعة الاثنى عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم: ص ١٩٣.

الخاتمة

إنّ المسلم المقصّر فضلاً عن المؤمن الغيور ليشعر بالغيظ والألم حين يطّلع على مثل هذه المرويات التي تنال من سادات الأمّة وعظمائها ومن كتابها المنزّل، ولولا أنّ المقصود بيان حقيقة هذه الطائفة وموقفها من هذين الأصلين العظيمين، لما اجترأ القلم على كتابة وتسطير تلك الأكاذيب والمفتريات، تعظيماً لكتاب ربّ العالمين، وإجلالاً لسادات المسلمين، لكنّ البحث العلميّ يقتضي بيان ذلك وتسطيره، لتقوم الحجّة على كلّ من عرف حقيقة مذهبهم، أو تديّن به، وفيما يلي أهمّ النتائج التي توصّلت إليها والتوصيات:

أوّلاً: أهمّ النتائج:

١. إنّ الطائفة الإماميّة الاثني عشرية طائفة موجودة، لها مصادرها وأصولها العقدية.

٢. إنّ كتاب الكافي للكليني يعدّ أهمّ مصدر من مصادر الإماميّة في الأصول والفروع، وإن ضعّف بعض محقّقيهم بعض أسانيد رواياته، فهو عند جمهورهم متواتر بالمعنى لما احتفّ به من القرائن.

٣. إنّ مجموع مرويّات الكافي في التفسير تدلّ على أنّ القرآن الذي بين أيدينا ليس هو القرآن الذي أنزله الله، بل قد نالته الأيدي بالتحريف والنقص، وأنّ القرآن الكامل الذي أنزله الله على نبيّه ـ صلّى الله عليه وسلم ـ كان عند عليّ ـ رضي الله عنه ـ فأخفاه حتى ظهور القائم!!.

٤. أنّ مجموع مرويّات الكافي في التفسير تدلّ على أنّ الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ وعلى رأسهم الشيخان قد ارتدّوا عن دين الله، وظلموا آل البيت! وجحدوهم حقّهم، وأنّهم قد استحقّوا اللعن بذلك، وأنّ عائشة أمّ المؤمنين قد ثبتت عليها الخيانة والسوء، هي وحفصة ـ رضي الله عنهما وعن أبويهما ـ.

٥. إنّ القول بتحريف القرآن والطعن في الأصحاب ـ رضي الله عنهم ـ واعتقاد كفرهم وردّتهم من لوازم التشيّع الإماميّ الاثني عشري، وأنّ نفي ذلك مبطل لعقيدة التشيّع الإماميّ من أصلها.

هذه أهمّ النتائج، أمّا التوصيات فأهمّها:

١. الوصية بمزيد من الدراسات الكاشفة لعقيدة هذه الطائفة، وموقفها من هذين الأصلين العظيمين (القرآن والأصحاب) وغيرهما.

٢. الوصيّة بمزيد من الاعتناء بهذين الأصلين في التعليم العامّ والتعليم الجامعيّ، حفاظاً على عقيدة الأمّة من تشكيك المشكّكين وافتراءات المفترين.

* * *

المراجع

- القرآن الكريم.

١. أسباب النزول، لأبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي النيسابوري: ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة: ١٤٠٢هـ.

٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ القرطبي، دار الكتاب العربي. بيروت.

٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن عليّ بن محمّد الجزري المعروف بابن الأثير، دار المعرفة. بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ، تحقيق: خليل مأمون شيحا.

٤. أصول مذهب الشيعة الإماميّة الاثني عشرية، عرض ونقد لناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الناشر: المؤلّف.

٥. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٢هـ، تحقيق: علي سامي النشّار.

٦. الاعتقاد والهدية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث لأحمد بن حسين البيهقيّ، دار الآفاق الجديدة. بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ، تحقيق: أحمد عصام الكاتب.

٧. أمل الآمل للحرّ العاملي، مكتبة الأندلس. النجف، ١٤٠٤هـ.

٨. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار لمحمّد باقر المجلسي، نسخة إلكترونية (سي دي) صادرة عن مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية. طهران.

٩. البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة المعارف – بيروت.

١٠. البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله محمّد بن بهادر بن عبد الله الزركشيّ، دار المعرفة – بيروت، ١٣٩١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

١١. تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار المعرفة، بيروت. لبنان، ١٤٠٣هـ.

١٢. تهذيب الكمال لأبي الحجّاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف.

١٣. الدرر اليوسفية من الملتقطات اليوسفية ليوسف البحراني، شركة دار المصطفى لإحياء التراث، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.

١٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٥. زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج عيد الرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ.
١٦. سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر ـ بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
١٧. سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي.
١٨. الشيعة الاثنى عشرية ومنهجهم في تفسير القرآن الكريم لمحمّد أحمد العسّال، منصور للطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ، تقديم: أحمد الغامدي وعلي أحمد السالوس.
١٩. الشيعة والسنّة لإحسان إلهي ظهير، دار طيبة ـ الرياض.
٢٠. الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنّة ـ لاهور، الطبعة الخامسة: ١٤٠٤هـ.
٢١. الصارم المسلول على شاتم الرسول لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمّد كبير أحمد شودري.
٢٢. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار السلام ـ الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.
٢٣. صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٢٢هـ.
٢٤. الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفرقة الناجية لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر ابن محمد البغدادي، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٧٧م.
٢٥. الفصل في الملل والنحل لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي – القاهرة.
٢٦. الفصول في اختصار سيرة الرسول للحافظ ابن كثير، دار الفكر ـ بيروت. ط١.
٢٧. الكافي لمحمّد بن يعقوب الكليني، دار المرتضى ـ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.
٢٨. الكافي للكليني مع تعليقات مأخوذة من عدّة شروح، صحّحه، وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري.

٢٩. الكتب الأربعة نسخة إلكترونية (سي دي) صادرة عن مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية . طهران.
٣٠. كشّاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار عالم الكتب– بيروت، ١٤٠٣هـ، راجعه وعلّق عليه: هلال مصيلحي.
٣١. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن بدران، مؤسّسة الرسالة– بيروت، ط٢: ١٤٠١هـ، صححه وعلق عليه: عبدالله التركي.
٣٢. مرآة العقول في شرح أحاديث آل الرسول لمحمّد باقر المجلسي، دار الكتب الإسلامية . طهران، ١٤١٠هـ، تحقيق: جعفر الحسيني.
٣٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، مؤسّسة قرطبة – القاهرة.
٣٤. مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإماميّة الاثني عشرية، عرض ونقد، للباحثة إيمان صالح العلواني، دار التدمرية . الرياض.
٣٥. معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر – بيروت.
٣٦. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ، تحقيق: مصطفى السقا.
٣٧. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط٣، تحقيق: هلموت ريتر.
٣٨. الملل والنحل للشهرستاني محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٤هـ، تحقيق: محمّد سيّد كيلاني.
٣٩. مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمّد عبدالعظيم الزرقانيّ، دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.

* * *